

انطلاقاً من مبدأ الشفافية التي ينتهجها مصرف ليبيا المركزي للتفاعل مع المواطنين والرد على استفساراتهم وتساؤلاتهم مباشرة عن طريق المصرف المركزي ودون الانجرار خلف بعض الأخبار التي يتم تداولها في بعض الأحيان بطريقة خاطئة ووفقاً لمصادر غير مسؤولة .. عليه يمكنكم استخدام البريد الإلكتروني التالي :

mediaoffice@cbl.gov.ly

من أجل التواصل معنا والتفاعل معكم وعاشت ليبيا حرة

ثروة النفط واشكالية التنمية

مؤشر الأسهم العالمية يودع العام بأعلى قراءة

ص 6



تأسيس مصارف إسلامية جديدة علمه رأس أولويات مصرف ليبيا المركزي

العام 2014 سيشهد انطلاقة حقيقية للمصارف الإسلامية

من قبل مواطنين ورجال أعمال ليبيين ، على أن يستكمل المؤسسون أصحاب الطلبات بقية مستلزمات التأسيس ، وذلك وفقاً لما جاء في قرارات مجلس الإدارة السابقة ، مع تذكير أصحاب الطلبات بالحرص على الالتزام بكل ما ورد في كتيب تنظيم ممارسة نشاط الصيرفة الإسلامية من إجراءات وضوابط ومعايير ، والذي سبق أن اعتمده مجلس الإدارة ، ونشر على موقع المصرف المركزي وعبر صفحته على الفيسبوك ، كما وُضِعَ ضمن أعداد صحيفة مصارف التي تُصدَرُ عن مصرف ليبيا المركزي ، وقد نصّت خارطة الطريق الخاصة بتأسيس مصارف إسلامية جديدة على أن يتم منح الموافقة النهائية لتلك الطلبات المقدمة بعد استيفاء كافة المتطلبات المنصوص عليها ، في أجل لا يتجاوز ستة أشهر من تاريخ منح الموافقة المبدئية ، وألا اعتبرت تلك الموافقات المبدئية الممنوحة ملغاةً ، كما أن ممارسة النشاط المصرفي الإسلامي ، وفقاً للمعايير والضوابط المنظمة يعتبر شرطاً في استمرار الموافقات النهائية الممنوحة لأصحاب الطلبات .

وبعد أن أكمل المجلس مناقشة بقية البنود المدرجة على جدول أعماله ، أنهى المجلس اجتماعه على تمام الساعة الثالثة والنصف مساءً .

إيجابية في هذا الشأن ، وكذلك لبحث السبل لتطوير الإجراءات المتبعة في نقل العملة مستقبلاً ، لتفادي حدوث مثل هذه الجريمة مرة أخرى . وقد حازت الصيرفة الإسلامية جلّ الاجتماع ، حيث تعتبر بنداً ثابتاً ضمن بنود اجتماعات المجلس ، استمع الأعضاء خلال هذا البند لتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الصيرفة الإسلامية ، والذي تضمن أهم إنجازات اللجنة الاستشارية خلال العام 2013 ، إضافة لخطة عملها المقترحة ومستهدفاتها للعام القادم 2014 ، كما تضمن هذا البند أيضاً استعراض المذكرة المقدمة من قبل إدارة الرقابة على المصارف والنقد بالتعاون مع اللجنة الاستشارية لشؤون الصيرفة الإسلامية ، بشأن آخر مستجدات تأسيس المصارف الإسلامية ، وبعد اطلاعه على كافة التفاصيل المتعلقة بالطلبات المقدمة لتأسيس مصارف إسلامية ، وبخاصة ما يتناول استيفاء الطلبات المقدمة للمعايير والشروط المنصوص عليها في خارطة الطريق ، وضمن كتيب القواعد والضوابط المنظمة لممارسة النشاط المصرفي الإسلامي ، الصادر عن مصرف ليبيا المركزي ، وبناء على المذكرة المعروضة ، قرّر المجلس أن يمنح الموافقة المبدئية لطلبات تأسيس مصارف إسلامية

في اجتماعه الدوري الثامن للعام 2013 ، بحث مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي بمقره الرئيس بمدينة طرابلس بنود جدول الأعمال المقترح ، واعتمد محضر اجتماعه السابق ، وتابع تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عنه ، ثم تابع المجلس أهم البيانات والمستجدات على مستوى القطاع المصرفي من خلال بيانات رئيس المجلس ، والتي شرح فيها للسادة أعضاء المجلس ما قامت به إدارة مصرف ليبيا المركزي خلال الفترة السابقة ، إضافة لبيان الموقف التنفيذي للميزانية العامة للدولة ، وأحاط الرئيس مجلس الإدارة علماً بالجهود المبذولة بالتعاون مع كافة الأطراف سواء في المؤتمر الوطني العام أو الحكومة المؤقتة فيما يتعلق بالميزانية العامة وما يتعلق بها ، ثم استأنف المجلس النظر في بقية البنود ، حيث حظيت حادثة السطو المسلح التي تعرضت لها شحنة العملة الموجهة إلى فرع المصرف المركزي بمدينة سرت في نهاية أكتوبر الماضي باهتمام كبير من قبل أعضاء المجلس ، وتم الاستماع لتقرير مفصل عن تلك الحادثة ، وعن الاتصالات والتحركات التي كان قام بها المصرف المركزي أو كان طرفاً فيها ، كما ناقش الأعضاء خطة المصرف في التعامل مع القضية ومتابعتها مع الحكومة المؤقتة وأجهزتها الأمنية ، وذلك بهدف الوصول إلى نتائج

رداً علمه ماورد بقناة ليبيا الوطنية

ص 2

من يحمي الدستور؟

ص 4

التحول من الانفاق النقدي إلى الاستثمار التمولي

ص 12

مفتتح

الموارد البشرية والتحول المصرفي

يثار كثير من الجدل عن محتوى البرامج التدريبية في مجال المصرفية الإسلامية وبداية أود التذكير ان العملية التدريبية تتضمن تزويد المتدربين بالمعارف والمهارات والسلوكيات الانسب لتطوير بيئة وبنية العمل . وفي المصرفية الاسلامية يكون لزاما على المدرب أن يلعب دور المحاضر الأكاديمي الذي يقدم المعرفة النظرية بأسس نظام مصرفي جديد يمزج بين العلوم المالية والمصرفية .. والعلوم الشرعية خاصة فقه المعاملات ثم يكون باعاً وحافزاً لترسيخ إقناع المتدرب بأهمية المصرفية الاسلامية من الناحية الشرعية والتطبيقية ما يؤدي إلى تغيير سلوكه الوظيفي والاجتماعي بما يتوافق وروح ومنهج وأخلاق الدين الاسلامي الحنيف حتى يصير سلوكاً يومياً وحتى لا يصبح سلوك الموظف حجة على المصرفية الاسلامية ثم أخيراً تزويده بالمهارات التنفيذية للعمليات والمعاملات المالية والمصرفية الاسلامية وتطبيقاتها المعاصرة وتخريجها وتأصيلها الفقهي .

وهذا يشير بوضوح إلى أهمية التوسع والعمق النظري والعملي في البرامج التدريبية في المالية الاسلامية حيث المتدرب يهيء ليكون مبتكراً ومحللاً ومقيماً ومتابعاً ومطوراً لصيغ ونظم العمل المصرفي بم ومديراً لزملائه ومقنعا للعملاء المشككين والمشككين في العمل المصرفي الاسلامي بم ناهيك عن الأدبيات «الكتب» المتاحة والنظريات عن إستعراض وتحليل وتقييم تجارب الغير ومحاولة الاستفادة منها .

ولا نستطيع بأي حال أن نقول أن هذه البرامج نظرية ولا داعي ولا مكان لوجودها في الواقع العملي وإلا لم الجامعات والمؤسسات والأكاديميات العلمية المنتشرة في ربوع الأرض كمنارات ومحفزات للإرتقاء بالأداء ولا فائدة من علم لا عمل فيه .. يقول الله سبحانه «يرفع الله الذين جاهدوا منكم والذين أتوا العلم درجات» .. «قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون» ... أعني العاملون العاملون فعمل بلا علم جهل وجهالة وضلال .

المركزي يجتمع برؤساء وحدات الامتثال ، ومدراء الوحدات الفرعية للمعلومات المالية بالمصارف





أربعون مليار دينار حجم الإيرادات النفطية والميزانية 68 ملياً

20 مليون برميل يوميا، بحسب ما أعلن سميح كمال مدير التخطيط في الوزارة. وكان رئيس الوزراء السيد علي زيدان قد أعلن في وقت سابق من العام المنصرم، أن الحكومة تعاني من أزمة مالية بسبب إغلاق الموانئ النفطية، وتوقف تصدير النفط الذي يشكل نحو 96% من إيرادات الموازنة في ليبيا، التي قدرت العام الماضي بنحو 68 مليار دينار، الأمر الذي قد يضطر الحكومة إلى الاقتراض للوفاء ببعض الاستحقاقات أو بكل الاستحقاقات.

20% من التوقعات التي كانت 50 مليار دولار، وأضاف أن العائدات النفطية في النصف الأول تخطت التوقعات إذ سجلت 27 مليار دولار قبل أن تهبط إلى 13 مليارا في النصف الثاني، والسبب في هذا الانخفاض هو إغلاق المرافق النفطية، بسبب الحركة الاحتجاجية التي شهدتها الشرق الليبي منذ يوليو الماضي. وأدت هذه الحركة الاحتجاجية إلى خفض معدل الإنتاج النفطي في البلاد بمعدل 993 ألف برميل يوميا في حين كانت التوقعات أن يصل الإنتاج إلى 1.45

مصارف

أعلن نائب وزير النفط الليبي عمر الشكمان، أن عائدات ليبيا من النفط في العام 2013 بلغت 40 مليار دولار، أي أقل من التوقعات التي كانت تلامس حاجز الـ 50 مليارا، وذلك بسبب الحركات الاحتجاجية التي شلت القطاع، ما أثر سلبا على ميزانية الدولة التي تعتمد بشكل أساسي على عائدات الصادرات النفطية. وقال «الشكمان» في تصريح لقناة ليبيا الوطنية، إن «عائدات النفط بلغت أكثر بقليل من 40 مليار دولار، أي أقل بنسبة

السيد المحافظ يجتمع مع سفير إيطاليا لدى ليبيا

اجتمع السيد /محافظ مصرف ليبيا المركزي صباح يوم الإثنين الموافق 20/01/2014م، بمكتبه بطرابلس، مع السفير الإيطالي لدى ليبيا السيد / جوزيبي ماريان يوتشينو". وقد تناول الاجتماع العلاقات الليبية الإيطالية في المجال الاقتصادي وسبل دعمها وتطويرها بين البلدين بما يعود بالفائدة على الشعبين الصديقين الليبي والإيطالي.



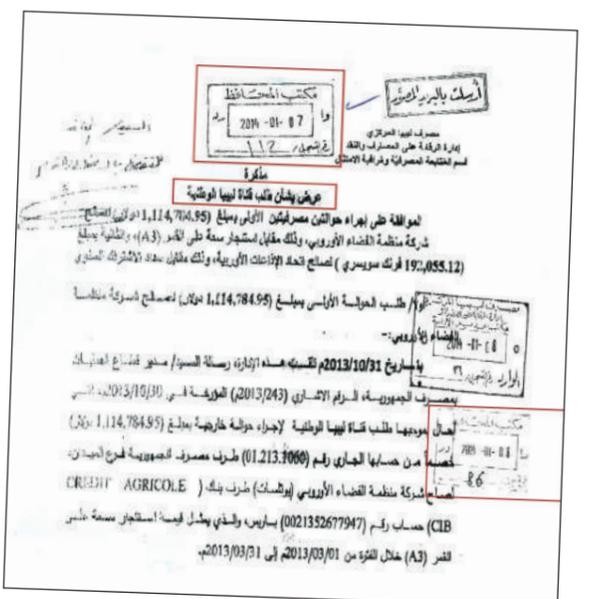
مصرف ليبيا المركزي يشترع رسمياً في تسليم الموافقات المبدئية لتأسيس شركات الصرافة

شرع مصرف ليبيا المركزي مؤخرا رسمياً، في تسليم الموافقات المبدئية لتأسيس شركات ومكاتب الصرافة، وذلك للشركات والمكاتب المستوفية لشروط الحصول على الموافقة المبدئية. وأوضحت اللجنة الدائمة لأعمال الصرافة، بأنه انطلاقاً من دور مصرف ليبيا المركزي في تعزيز مبدأ اللامركزية فقد تم تحويل نائب مدير فرع مصرف ليبيا المركزي ببنغازي، عضو اللجنة، ونائب مدير فرع مصرف ليبيا المركزي سبها، عضو اللجنة تم تحويلهما بكافة الصلاحيات لمنح الموافقات المبدئية لشركات ومكاتب الصرافة الواقعة في مناطق شرق وجنوب ليبيا. يذكر أن مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي، أصدر القرار رقم 27 لسنة 2013 م بشأن منح الموافقة المبدئية لطلبات تأسيس شركات ومكاتب صرافة والضوابط والشروط المنظمة لذلك.

رداً على ما نشرته قناة ليبيا الوطنية في شريطها الإخباري

رداً على ما نشرته قناة ليبيا الوطنية في شريطها الإخباري بأن الإجراءات المصرفية والبيروقراطية الإدارية بمصرف ليبيا المركزي تعوق إجراءات تسديد مستحقات قناة ليبيا الوطنية مع منظمة (اليوتسات)، الأمر الذي يتسبب في إيقاف بث قناة ليبيا الوطنية لجميع أنحاء العالم.

وإيضاحاً للحقيقة وتفنيداً لهذه الادعاءات، يؤكد مصرف ليبيا المركزي أن المعاملة الخاصة بطلب الموافقة على صرف المستحقات المشار إليها قد وردت إلى مكتب المحافظ بتاريخ 2014/01/07م، وقد همش السيد/ المحافظ بالموافقة عليها بتاريخ 2014/01/08م، وبالتالي فإن مصرف ليبيا المركزي لا علاقة له بتأخير إتمام هذه المعاملة ولا يتحمل المسؤولية عن ذلك.



إجتماع بمصرف ليبيا المركزي حول استراتيجية التحول إلى الصيرفة الإسلامية

عقد صباح الإثنين الموافق 2013/12/30 بمصرف ليبيا المركزي اجتماع حول استراتيجية التحول إلى الصيرفة الإسلامية، وقد حضر الاجتماع مدراء المشاريع لوحدات الصيرفة الإسلامية بجميع المصارف. وقد ناقش المجتمعون المواضيع المتعلقة بوضع استراتيجية التحول إلى الصيرفة الإسلامية، وما وصلت إليه هذه المصارف على طريق تطبيق الإجراءات المتعلقة بذلك.

كما تناول الاجتماع سير عملية تطبيق قانون إلغاء الربا وتشكيل لجان التحول إلى الصيرفة الإسلامية، ومتابعة مراحل تنفيذ خطة التحول، واستعراض ومعالجة السبلات التي واجهت عملية التحول إلى الصيرفة الإسلامية. وقد أبدى الحاضرون استعدادهم لبدل المزيد من الجهد لتنفيذ خطة التحول إلى الصيرفة الإسلامية في موعدها، على الرغم من قصر المدة المحددة لذلك.



اجتمع السيد «الصادق عمر الكبير» محافظ مصرف ليبيا المركزي بمكتبه بطرابلس صباح الأربعاء 2014/01/15م، مع السفير البريطاني لدى ليبيا السيد / مايكل آرون». وقد تم خلال الاجتماع الذي حضره السيد / «البيكس دجك»، مدير الشؤون المالية العامة والمساعدة الاقتصادية بالسفارة البريطانية، والسيد / «رمضان أرحيم»، مستشار المحافظ لشؤون العلاقات الخارجية، تم بحث العلاقات الاقتصادية بين البلدين الصديقين وسبل دعمها وتطويرها في المجالات كافة.

المحافظ يجتمع مع سفير بريطانيا لدى ليبيا

مصرف ليبيا المركزي يجتمع بمدراء ورؤساء وحدات الامتثال ، ومدراء الوحدات الفرعية للمعلومات المالية بالمصارف العاملة في ليبيا



ليبيا حسب التوزيع الجغرافي للمصارف التي تقع مقرات إدارتها العامة في طرابلس وفي بنغازي وسبها ... بحيث تكون عملية التفتيش على هذه البنوك تفتيشا دوريا يشمل إدارة الائتمان والمخاطر وإدارة الموارد البشرية وكل ذلك لتأكيد مدى التزامها بقانون المصارف والنقد والائتمان وما يصدر من مصرف ليبيا المركزي من تعليمات بموجب منشورات صادرة بالخصوص أو بموجب رسائل دورية تصدر من حين إلى آخر .

كما أنه جرت العادة أن يحث مصرف ليبيا البنوك التجارية على أن تصنع خطط تدريب سنوية يتم اعتمادها من مجالس إدارات هذه البنوك وتخصص لها الميزانية الكافية لتدريب كافة العاملين في البنك على أن يشمل هذا التدريب بالأخص الإدارات الرقابية في البنك وهي إدارة المراجعة الداخلية ووحدة مراقبة غسل الأموال ووحدة مراقبة الامتثال .

تحت قانون مكافحة غسل الأموال رقم "2" لسنة 2005 ولائحته التنفيذية سوف نقوم بتجميد هذه الحسابات وإحالتها بملف متكامل إلى مكتب النائب العام للبدء في التحقيقات الجنائية في هذا الخصوص .

من جانبه أوضح السيد المزوغي مفتش ميداني بإدارة الرقابة على المصارف والنقد والبنوك بمصرف ليبيا المركزي أن دور إدارة الرقابة على المصارف يتمثل في الإشراف على البنوك التجارية في ليبيا في ظل المصارف وماتصدره إدارة الرقابة عن المصارف والنقد من منشورات وتعليمات ورسائل دورية لكافة المصارف التجارية في ليبيا بشأن تنظيم كافة جوانب العمل بمصرف ليبيا والارتقاء بالمصارف التجارية في ليبيا إلى مصاف المصارف التجارية في الدول العربية والأوروبية . وأضاف أن إدارة المصارف تضع خطة سنوية للتفتيش على الإدارات العامة للبنوك التجارية في

في نقطة واحدة أي أن هدفها واحد وهو التأكد من سلامة القطاع المصرفي في ليبيا .

ولكن لاحظنا أن هناك خلافا في القطاع المصرفي ولهذه الأسباب تم استدعاء المدراء ورؤساء الأقسام والوحدات بحيث تم حثهم وتفعيل دورهم بهذا الخصوص في القطاع المصرفي والتأكد من مدى امتثال مصارفهم للقوانين السائدة في الدولة، والمنشورات التي تصدر عن البنك المركزي وبالتالي حتى يتمكن من القضاء على الفساد إن وجد في القطاع المصرفي من قبل بعض ضعاف النفوس، وفيما يتعلق بعملية فتح الحسابات وتعبئة النموذج الخاص بالزبون قبل الدخول في عملية المنظومة ، أوضح أن هذه العملية سوف تكون إجبارية ، أي أن من لم يتم بتعبئة هذه البيانات سوف لن يتمكن من القيام بعملية فتح الحساب ، وأضاف أنه قبل البدء في هذا البرنامج يجب على الوحدات الفرعية ووحدات الامتثال أن يكون لديهم دور في هذا المجال لأن في المراحل المستقبلية هناك قانون الامتثال الضريبي الأمريكي وهذا القانون سوف يطبق في ليبيا بإذن الله وبدون أي نقاش أي يجب معرفة جنسية الزبون والمعلومات الخاصة والكافية لفتح الحساب والسبب يرجع إلى أن البعض يمتلك أكثر من جنسية ، وبالتالي كل هذه المواضيع مهمة جداً في سير العملية المصرفية ، إن كل هذه السليبات سوف تنعكس سلبا على القطاع المصرفي مستقبلا إذا لم يتم استكمال هذا النموذج على الوجه المطلوب ، وهذا البرنامج ليس مطلوباً تطبيقه في ليبيا فقط بل هو مشروع دولي ونحن جزء من هذا العالم ويفترض أن هناك قاعدة سليمة لتطبيق ذلك ، ويجب الالتزام بكل المتطلبات الدولية في هذا الشأن .

أما بخصوص القانون الصادر عن البنك المركزي فهو يلزم المصارف بالإبلاغ عن الحالات المشبوهة سواء كانت تزويراً أو تزيفاً أو تهريباً للأموال ، لذلك القانون يلزم المصارف بالإبلاغ لتحويل الحالات إلينا ونحن بدورنا نقوم بالتحري عن هذه الحالات وتوفير الدلائل وإذا ثبت لدينا أن هذه الحالات فعلا مشبوهة وتندرج

ضمن اجتماعات مصرف ليبيا المركزي الدورية عقد في الثامن عشر من ديسمبر الماضي بمقر وحدة المعلومات المالية الرئيسية بمجمع "ريم البوادي" بطرابلس اجتماع ضم السادة مدراء ورؤساء وحدات الامتثال بالمصارف التجارية كافة ، ومدراء الوحدات الفرعية للمعلومات المالية بالمصارف العاملة في ليبيا . حيث ناقش الحاضرون جملة من الموضوعات على رأسها الدور الذي يقع على عاتقهم لحماية القطاع المصرفي من الظواهر السلبية وتفعيل دورهم وحثهم على مراجعة النظم والإجراءات لدى مصارفهم ومدى الالتزام بتطبيقها واقتراح مايلزم لسد أي نقص وتطويرها بما يكفل فاعليتها وكفاءتها .

ويأتي هذا الاجتماع في إطار الاجتماعات الدورية التي تعقدتها وحدة مكافحة غسل الأموال بمصرف ليبيا المركزي بالوحدات الفرعية بالمصارف، وفي إطار التعاون والتنسيق بين إدارة الرقابة على المصارف والنقد ووحدة مكافحة غسل الأموال لمناقشة المشاكل التي تواجه الوحدات الفرعية والامتثال في أداء مهامه، كما يأتي استكمالاً للجهود التي يبذلها مصرف ليبيا المركزي لحماية القطاع المصرفي من المخاطر والتسدي لجريمة غسل الأموال والفساد عموماً واتخاذ الإجراءات اللازمة لمكافحة من خلال استحداث آليات فعالة يتم التنسيق فيها مع المصارف .

ومتابعة لهذا الاجتماع أجرت صحيفة مصارف لقاء مع السيد خليفة الإدريسي مدير مكافحة غسل الأموال بالمصرف المركزي حيث أوضح أن هذا اللقاء الذي عقد من خلاله الاجتماع تم بالتنسيق فيه مع وحدات مكافحة غسل الأموال وإدارة الرقابة على المصارف والنقد نظراً لما لاحظناه من أن هناك بعض الخلل في القطاع المصرفي وبالتالي المصرف المركزي لديه عيون تمثله في القطاع المصرفي والمتمثلة في الوحدات الفرعية لمكافحة غسل الأموال ومدراء وحدات الامتثال ، وهاتان الإدارتان على الرغم من اختلاف طبيعة عمل ودور كل منهما إلا إنهما تلتقيان

المركزي يسهم في مَدِّ جُسُورِ الثقة مع العالم لكسر حاجز «العزلة» المفروض على ليبيا

شروع مصرف ليبيا المركزي في إجراءات الانضمام لعضوية البنك الأوروبي لإعادة التعمير والتنمية

إن هذا الدعم وغيره من المصالح المرجوة للدولة الليبية، تأتي مقابل مساهمة ليبيا في رأس مال البنك ، وذلك بمبلغ 1.7 مليون يورو ، وهو يمثل حوالي 986 سَهْمًا في البنك ، فهي ليست رُسُوم اشتراك ، بل مساهمة تحقّق عائداً ، وفي نفس الوقت هي مملوكة للدولة الليبية وتؤول ملكيتها للدولة الليبية .

ويعد الحصول على موافقة المؤتمر الوطني العام تم عرض الموضوع على مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي الذي أشاد بهذه الخطوة وأكد على المضي قدماً فيها .

تعزية

يتقدم العاملون بمصرف ليبيا المركزي بأحر التعازي والمواساة القلبية للزميل إسماعيل محمد علي مسعود في وفاة والده .

داعيين الله العلي القدير أن يتغمده بواسع رحمته وإن يسكنه فسيح جناته ، إننا لله وإنا إليه راجعون

البقاء لله وحده

تتقدم أسرة المصرف المركزي بأحر التعازي والمواساة القلبية للزميل عطية حسن أحمد شعبان في وفاة والده ، تغمده الله القيد بواسع رحمته وألهم ذويه الصبر والسلوان
إننا لله وإنا إليه راجعون

البنى التحتية وفي اعتماد معايير الحوكمة (محاربة الفساد والوقاية منه) ومشاريع التنمية المستدامة (احترام البيئة)، وقد بلغ عدد الدول الأعضاء حوالي 52 دولة ، إضافة للاتحاد الأوروبي وبنك التسويات الأوروبية .

وقد كان من أهم دواعي مبادرة مصرف ليبيا المركزي للانضمام لهذه الاتفاقية هو الإسهام في خروج ليبيا من دائرة «العزلة» الدولية التي كانت مفروضة على ليبيا إبّان عهد النظام السابق ، إضافة لاستفادة ليبيا من خدمات البنك في تمويل المشروعات سواء تمويلًا مباشرًا أم غير مباشر، أو في مجال ضمان التمويل وتأطيره والتشجيع عليه ، والأهم هنا ليس هو حصول ليبيا على التمويل ، وإنما في توجيه عملية التمويل ذاتها وترشيدها لتكون ذات عائد اقتصادي واجتماعي وخالية من الفساد .

كما أن ليبيا ستستفيد من خبرات البنك الأوروبي لإعادة التعمير والتنمية ، في عدة مجالات ، ومنها :

- برامج الخصخصة والتنافسية .
- اعتماد نظام حوكمة قوي وفعال .
- تنفيذ الإصلاحات الهيكلية اللازمة .
- دعم وتطوير القطاع الخاص .
- دعم وتطوير القطاع المصرفي .

وذلك بعد أخذ موافقة المؤتمر الوطني العام ، تلك الاتفاقية التي تهدف لتقديم الدعم الفني للدول التي تشهد تحولا في اقتصادها ، والتي تمر بمرحلة تأسيس واستكمال البنى التحتية لها، حيث قام البنك سابقا بتمويل أكثر من (3791) مشروعا بقيمة تتجاوز 245 مليار يورو، إضافة لدور بارز من خلال تقديم الخبرة والمعونة الفنية في تطوير

قياما من مصرف ليبيا المركزي بدوره وتحقيقا لمسؤولياته التي أسندها إليه القانون الذي ينص على أن الدولة الليبية تعهد إلى مصرف ليبيا المركزي بالمهام والواجبات المترتبة على عضويتها في المؤسسات والمنظمات المالية الدولية ، بناء عليه فقد قام مصرف ليبيا المركزي بالشروع في إجراءات الانضمام إلى الاتفاقية المنشئة للبنك الأوروبي لإعادة التعمير والتنمية (EBRD) ،



النفط الصخري .. الصداق المحتمل لمنظمة الدول المنتجة للنفط (الأوبك)

أبو بكر
الهاشمي

عدم تجاهلها أن التقنية تلعب دوراً رئيسياً في إنتاج النفط الصخري ، ويتوقف عليها جدوى الإنتاج الاقتصادي ، فالثابت أن تكلفة إنتاج البرميل من النفط الصخري تكلف كحد أدنى بين (75 إلى 85) دولاراً للبرميل ، فإذا كان ذلك ممكناً في أمريكا ، فقد لا يكون ممكناً في هذه الدول حتى الآن .

كذلك يجب عدم إهمال الجوانب السلبية التي تلحق بالبيئة والتي تتعلق بإنتاج النفط الصخري ، حيث تنتج عملية معالجة الصخور للحصول على النفط ، مخلفات كثيرة تحد من التوسع في إنتاج النفط الصخري .

ونشير في الجانب الذي يطمئن إلى عدم القلق من ثورة وثروة النفط الصخري، إلى نتائج بعض التقارير بشأن تطلعات الطاقة المستقبلية وملخصها :

توقع زيادة إنتاج النفط الصخري واستقرار أسعاره خلال السنوات الخمس القادمة ، ثم يبدأ الإنتاج في الانخفاض مع مطلع العقد القادم وهذه الفترة قصيرة جداً في عالم صناعة النفط ، يصعب معها رسم سياسات طويلة الأجل وهو ما لا يدعو إلى القلق بشأن ثورة النفط الصخري .

وفيما يتعلق بليبيا وموقفها بين الجانب المحذر والجانب المطمئن لثروة النفط الصخري ، فإن ليبيا باعتبارها تعتمد بشكل رئيسي على إنتاج النفط كمصدر وحيد للدخل ، فيجب أن تؤخذ هذه النداءات والتحذيرات على محمل الجد ، وأمام ليبيا تحدٍ خطير قد لا يستغرق وقتاً طويلاً ، لترتيب أوضاعها المالية والاستثمارية وتنويع مصادر الدخل ، ويجب عند رسم السياسات الإستراتيجية الاقتصادية المتوسطة وطويلة الأمد ، عدم الاعتماد على النفط بشكل كلي وأن تتضمن هذه السياسات هدف زيادة مساهمة الإيرادات من مصادر غير نفطية بنسب تزداد تدريجياً ، حيث في ظل ثورة النفط الصخري لا يمكن ضمان ارتفاع أسعار النفط بمعدلات عالية قد لا تواكب حتى الارتفاع في نسب التضخم المتوقعة ، وفي هذا الشأن يشير البعض إلى أن نسبة تضخم بمعدل 3 % سنوياً ، يستوجب أسعار نفط لا تقل عن 120 دولاراً للبرميل لتكون عادلة لمواجهة الالتزامات المالية ، وليبيا تتمتع بموارد طبيعية يمكن بشيء من التدابير ، أن يوجه جزءاً من الفوائض المالية في استثمارات تنموية ليحل عائداتها تدريجياً محل إيرادات النفط .



سنة 2017 ، وهذا الإنتاج سيقابله بالتأكيد انخفاض بنفس الحجم في الواردات النفطية الأمريكية من الخارج . يعزى جانب أن يكون النفط الصخري منافساً للنفط التقليدي ، أن صناعة تكرير النفط في أمريكا تتميز بمقومات تجارية ، تجعل من تكلفة إنتاج النفط الصخري ، تقل بواقع يتراوح بين (7 إلى 10) دولاراً للبرميل عن خام برنت . لذلك فمصابي النفط في أمريكا لها ميزة نسبية على نظائرها في الخارج ، وهذا ما جعل مؤسسة البترول الكويتية تغلق ثلاثاً من مصافيها في أوروبا وتحديداً في إيطاليا والدممارك ، بالإضافة إلى أن مصافاتها في هولندا تواجه صعوبات جمة ، تتطلب استثمارات بتكاليف مرتفعة من أجل البقاء .

إلى ذلك ، ثورة النفط الصخري قد تشمل قطاع الناقلات النفطية التي ستتحول إلى ناقلات لنقل المشتقات البترولية بدل النفط الخام .

وفي المقابل ومن جانب آخر فقد لا يدعو الواقع للقلق ، فبنظرة شمولية على خريطة النفط العالمي ، سيقابل انخفاض واردات أمريكا من النفط زيادة في الطلب عليه من الأسواق الواعدة في آسيا ، كالصين والهند وكوريا الجنوبية ، كذلك فإن إنتاج النفط الصخري غير متاح في هذه الدول حتى الآن بسبب تكلفته ، فالحقيقة التي يجب

دولاً للبرميل ، أصبح استخراج النفط الصخري مجدياً اقتصادياً حيث تبلغ تكلفة إنتاج البرميل 80 دولاراً .

من جانب آخر يتوقع أن يكون النفط الصخري منافساً للنفط التقليدي ، إذا استمرت أسعار النفط التقليدي بالارتفاع ولم تتراجع دون مستوى المائة دولار للبرميل ، وستزداد شراسة هذه المنافسة في حال الوصول إلى تكنولوجيا متطورة تمكن من إنتاج النفط الصخري بتكلفة دون الخمسين دولاراً للبرميل ، وستأكد هذه المنافسة أكثر إذا أفلحت تلك التكنولوجيا في معالجة الآثار السلبية المصاحبة لاستخراج النفط الصخري على البيئة ، لذلك سيكون هناك زيادة في عرض النفط تتجاوز الطلب وبالتالي تتراجع الأسعار وهذا يؤثر على الدول المنتجة للنفط التقليدي ، خاصة تلك التي تعتمد عليه بشكل رئيسي كمصدر وحيد للدخل .

أيضا أصبحت الآن الولايات المتحدة الأمريكية ، تصدر مشتقات النفط الصخري إلى أوروبا بعد أن كانت من الدول المستوردة للنفط الخام باعتبارها أكبر مستهلك للطاقة في العالم ، وبحسب تقديرات منظمات أمريكية متخصصة ، يبلغ حالياً إنتاج أمريكا من النفط الصخري أكثر من مليون برميل يوميًا ، ومن المتوقع أن تصل مستويات الإنتاج من النفط بأنواعه إلى 9.6 مليون برميل يوميًا بحلول

شهدت السوق النفطية الدولية في سنة 2013 ثورة غير تقليدية في مجال النفط ، تمثلت هذه الثورة فيما يعرف (بالنفط الصخري) الذي كان أحد المعالم الاقتصادية الرئيسية لسنة 2013 .

وعلى الرغم من أن السوق النفطية الدولية ، ظلت متماسكة خلال عام 2013 على متوسط مستوى أسعار تجاوز المائة دولار للبرميل ، إلا أن هناك سؤالاً بات يطرح نفسه وهو : هل سيؤثر إنتاج النفط الصخري على أسعار النفط الخام التقليدي ؟

النفط الصخري أو الحجري هو : نوع من النفط

النفط الصخري أحد معالم 2013

احتياطي العالم من النفط الصخري ثلاثة ترليونات برميل

الخفيف ، يستخرج من تكوينات صخور ملساء من خلال عمليات كيميائية في موقع الصخور تحت الأرض أو بعد رفعها ومعالجتها في معامل خاصة . يقدر احتياطي العالم من النفط الصخري بحوالي ثلاثة ترليونات برميل .

زاد الاهتمام بالنفط الصخري في السنوات الأخيرة ، بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام التقليدي حيث كان استخراج النفط الصخري غير مجد اقتصادياً ، عندما كان سعر النفط الخام التقليدي دون 80 دولاراً للبرميل ، ولكن مع تجاوز أسعار النفط الخام التقليدي المائة



بقلم
سالم قاطن

من يحمي الدستور ؟

العصبية والقبلية أي بمعنى آخر أن وسائل الإعلام سلاح ذو حدين إما أن تكون عنصر حفظ وحماية وبناء للمجتمع والدولة ، أو أن تكون أداة هدم وتدمير، كل ذلك يتوقف على مدى التزام وسائل الإعلام والعاملين فيها ، بالقيم الأخلاقية ، والمسؤولية الوطنية ، والمهنية الإعلامية ، صدقا وأمانة وإخلاصا . كما يتوقف ذلك أيضاً على وعي المواطن ومدى شعوره بالمسؤولية حيال مجتمعه ووطنه وأسرته ونفسه ، عندها فقط إذا ما توفر الوعي والشعور بالمسؤولية وصدق الإلتزام من الصحفي والمواطن ستكون قادرين على حماية حقوقنا وحرماننا العامة التي ينص عليها الدستور ، والدفاع عنها ضد أي انتهاك أو عدوان مهما كان نوعه أو جهته ،

وعليه فإن الدستور بذاته ليس هو الدرع الواقي ولا الدواء الشافي ولكن المواطن الحر الواعي المسؤول والملتزم ، وفي مجموعته الخبير المتحضر ، هو الذي يحمي الدستور ويحافظ على ما ورد فيه من مبادئ وأحكام ويُدافع عنها ضد كل عدوان أو انتهاك وهو ما عبرت عنه ولخصت مضمونه ومعناه الآية القرآنية التي تقول «كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ» مؤكدة وموضحة ، أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو من أهم ركائز الإسلام وهو سبب أساسي في خيرية هذه الأمة ، فبالإلتزام به تنجو الأمة وترقى ، ويعم فيها الخير ، وينهزم الشر ، ويندحر المنكر ، وبالتالي تتهاون به تكون العواقب وخيمة والشروط عظيمة ، ويعلو صوت الباطل ويخبط صوت الحق . وقد جاء حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم محذراً من وصول الأمة إلى هذا المنحدر الخطير بقوله ، والذي نفسي بيده لتأمرن بالمعروف وتنهون عن المنكر أو ليوشكن الله أن يبعث عليكم عقاباً منه ثم تدعون فلا يستجاب لكم » أما أن لنا أن نأخذ العبرة والعظة من تاريخنا المعاصر، حيث عانت شعوب أمتنا ، على إمتداد العقود الماضية ، من القهر والإستبداد والطغيان ، وكان ذلك عقاباً من الله عز وجل ، للتهاون والتقصير في نصرة الحق ودفع الظلم وإقامة العدل .

ملاحظات ، ولها الحق في التظاهر وعقد الاجتماعات والندوات والمؤتمرات ، ولها الحق في إعلام مستقل مع المساواة بين جميع الأحزاب في وسائل الإعلام الحكومية المختلفة . كما يكون لهذه الحزاب الحق في الحصول على الموارد بالطرق التي يحددها القانون ،

إن منظمات المجتمع المدني في الدول الديمقراطية هي السلطة الرابعة في هذه المجتمعات ، فهي تمثل الرأي العام الواعي المتحرك والمؤثر ، والذي تحسب له الف حساب الحكومات والمعارضة والأحزاب والمجالس النيابية وحتى المؤسسات المالية والإقتصادية ورجال الأعمال ، الجميع يحاول دائماً في قراراته وتصرفاته أن تكون مقبولة من المجتمع المدني ، وتحاذر القوى السياسية بشكل خاص ، أن تثير غضب أو حتى عدم رضى المجتمع المدني وهي تسعى جاهدة باستمرار لأن تكون قراراتها واعمالها ومواقفها منسجمة مع مطالب و رغبات ومخاوف مجتمعاتها المدنية ، التي تمارس عليها دور الرقابة والمحاسبة والمساءلة ، وتملك قرار فوز أو فشل هذه القوى السياسية من خلال الممارسات الانتخابية الديمقراطية ، إن مثل هذا المجتمع المدني القوي المنظم ، هو الذي يشكل في المجتمعات الديمقراطية الحقنة دعامة متينة وثابتة لحماية الدستور واحترام وتطبيق مبادئه وأحكامه .

أما وسائل الإعلام فهي تملك من خلال وسائل التقنية المتطورة المتاحة في عالم اليوم قوة هائلة في التأثير على المشاعر والأفكار ، وهي تستمد قوتها وتأثيرها في المجتمعات الديمقراطية ، من الحق الذي لا ينازع في حرية التعبير والإعتقاد والفكر ، بحرية تداول المعلومات ، بحرية إستقلال الصحافة ووسائل الإعلام عن السيطرة الحكومية وعدم الرقابة على وسائل الإعلام إلا تلك الرقابة الذاتية التي تقوم على الوعي والمسؤولية والإلتزام ، ويقابلها حق الصحفي والإعلامي في الحصول والوصول إلى المعلومات وتداولها بوعي ومسؤولية . ومن هنا فإن وسائل الإعلام بما تملك من إمكانيات قادرة على حماية المجتمع وتوجيهه ومعالجة مشاكله ، كما وإنها قادرة أيضاً ، على تدمير المجتمع وخلق وإثارة المشاكل والضغائن والنزعات

القهر والطغيان وحكم العسكر على إمتداد عقود طويلة . إذن الدستور ، أي دستور ، لا يستطيع أن يحمي الوطن والمواطن ، لا بل إن مجموع المواطنين وهو الشعب في الدول الديمقراطية الحقنة هو الذي يحمي الدستور ويحافظ عليه ويحرص على ضمان الحقوق والحرريات العامة والخاصة ، وذلك من خلال تأكيد السيادة الكاملة للشعب مصدر السلطات جميعها ، وإرساء دولة القانون وتأكيد سيادة القانون والمساواة أمامه دون تمييز ، وإن ممارسة الشعب حقه في إختيار وتغيير الحكام والسياسات وإن يؤمن التداول السلمي للسلطة والحيولة دون إحتكارها ، وأن يحقق ويراقب الفصل الكامل بين السلطات والحيولة دون تمكين السلطة التنفيذية من ممارسة الضغوط والتدخل في شئون السلطتين التشريعية والقضائية ،

إن حماية الدستور في الدول الديمقراطية وتطبيق ما فيه من حقوق وحرريات وأحكام ، يحتاج بالدرجة الأولى إلى شعب واع ملتزم يدافع عما له من حقوق ويؤدي ما عليه من واجبات ، وإلى مؤسسات تشريعية منتخبة إنتخاباً حراً ومباشراً ، وتمارس وظيفتها في الرقابة والمحاسبة والمساءلة للحكومة ومؤسساتها والمؤسسات العامة ، ودون تدخل من السلطة التنفيذية في اختصاصات السلطة التشريعية .

وتحتاج حماية الدستور كذلك إلى هيئات قضائية مستقلة إستقلالاً كاملاً عن الحكومة ، بحيث لا يكون للحكومة أي سلطة على أعضاء الهيئات القضائية ، وبحيث تكون سيادة القانون هي المحدد الأساسي لعمل الهيئات القضائية ، وبحيث لا يكون هناك قوانين إستثنائية أو قوانين مقيدة للحرية ، وأن يتمتع المواطنون بالمساواة الكاملة أمام المحاكم ، وأن يكون لكل مواطن الحق في محاكمة عادلة ، وأن يمنع الإعتقال والتعذيب والمحاكم الإستثنائية ،

كما أنه من أهم عناصر التوافق والتوازن الوطني التي تحمي الدستور ، وجود أحزاب وطنية حرة على أساس من التعددية الحزبية التنافسية ، تمارس أعمالها دون تدخل من السلطات الحكومية ودون ضغوط أو

يخطئ من يظن أن الدستور يحمي الوطن والمواطن ، وأن ضمانات أمن المواطن وحقوقه وحياته ومستقبل أسرته وتماسك مجتمعه وأمنه وقوة ورفاه دولته هي في نصوص واحكام ومواد الدستور .

يخطئ من يظن أن مشاكلنا ، من تخلف وجهل وفقر وعصبية وقبلية وفساد وفوضى وفقدان امن وانعدام مسؤولية وغياب الحس الوطني ، سوف نجد لها حلولاً ناجعة وشفافية في الدستور .

ويخطئ من يظن ان إعداد الدستور وصياغته ثم التصويت عليه واعتماده هو الإنجاز الشافي والكافي لمشاكلنا دولة ومجتمعاً ومواطنين ، وإن علينا بعد ذلك أن نعود إلى منازلنا واعمالنا ونرتاح أمنين مطمئنين ، وقد حققنا كل ما نصبو إليه من خير وأمن ورفاه وعدالة وحرية وديمقراطية .

لأن الدستور بحد ذاته ليس سوى وثيقة عقد إجتماعي نال الموافقة والقبول وتم إعتماده كقانون فوق كل قانون في الدولة ، وهو يتكون من منظومة من كلمات وجمل وفقرات تسمى مواد تبويب في فصول وأقسام ، ومهما كان نبل مقاصدها وسمو أهدافها ودقة صياغتها وعظمة ما تعبر عنه من افكار ومبادئ وأحكام ، فهي تبقى مجرد وثيقة لا حول لها ولا قوة ، لا تستطيع أن تفرض نفسها بنفسها ، لأن الكلمات مهما كانت قوية وفضيحة وبلغية ، فهي تبقى مجرد كلمات لا تستطيع أن تفرض أمراً أو تغيير واقعاً .

بمعنى آخر يخطئ من يظن أن الدستور مهما كان مضمونه ومحتواه ، ومهما كان ديمقراطياً في طريقة وضعه وفي طريقة تعديله أو إلغاءه ، ومهما كان يعكس توازن القوى الوطنية ويحظى بالقبول والتوافق الشعبي ، أنه قادر لوحده على تغيير الواقع ، وتوفير الأمن والعدالة والمساواة ، بتحقيق التقدم والإزدهار .

ولو كان الأمر كذلك لكان يكفي أن تأتي بدستور دولة كالسويد أو سويسرا لنصنع مواطناً منتجاً وملتزماً ، ومجتمعاً منظماً متقدماً ، ودولة صناعية قوية .

ولو كان الدستور هو الذي يحمي الوطن والمواطن لما سقطت شعوب عربية ، رغم دساتيرها العريقة ، في براثن

ربع دينار معدني في شكل جديد ..



شكل 1 من الأمام

شكل 2 من الخلف



اعداد / م. على عبدالله الجهاني

(المواصفات الفنية للعملة المعدنية الجديدة)

الشكل العام : دائري

اللون العام : أصفرش ذهبي .

الاتجاه : تصميم قلادة .

الاشكال الفنية :

من الامام :

رسم لنخلة و أغصان شجرة زيتون ، من الأمام والعلامة الأمنية (تغيير الصورة من 1/4 دينار إلى نجمة وهلال عند الإمالة) .

واسم المصرف باللغة اللاتينية بالإضافة إلى 17 نجمة .

من الخلف

1/4 ربع دينار وجملة ربع دينار ، و اسم المصرف و تاريخ الإصدار وشكل زخرفي .

القطر : 26 ملم .

السك : 2 ملم .

الوزن : 6.55 جرام .

الحاشية : تجويفات .

طريقة السك : سبيكة

المعدن : نورديك جولد Nordic Gold

مصرف ليبيا المركزي

إعلان

عن عطاء

يرغب مصرف ليبيا المركزي التعاقد مع مكتب خبرة في مجال التأمين للمساعدة في إتمام إجراءات التأمين وتقديم الاستشارات المتعلقة بالتغطية التأمينية على الأصول والخزائن ونقل الأموال ، فعلى المكاتب المتخصصة والتي ترغب الاشتراك في العطاء لتقديم هذه الخدمات التقدم بعطاءاتهم، وذلك وفقاً للآتي :-

❖ يمكن سحب كراسة العطاء مقابل مبلغ مالي وقدره (100) دل. المبلغ بالحروف (مائة دينار) لاترجع .

❖ يتم البدء بسحب كراسة العطاء ابتداءً من يوم الأحد الموافق 01/12/2013م ، وحتى يوم الأحد الموافق 15/12/2013 م .

❖ آخر موعد لتقديم العطاء يوم الخميس الموافق 02/01/2014 م .

❖ يمكن سحب كراسة العطاء من مقر المصرف الرئيس بطرابلس أو فروعها في بنغازي / سبها / سرت .

❖ لأي استفسارات يمكن الاتصال على أرقام الهواتف التالية :-

طرابلس / (00218213333591) / سبها (002182133335214)

بنغازي / (00218619091160-69) .

سبها (7773-00218712627060) .



اعتماد علم الكادر الوطني بنسبة 95%

إدارة تقنية المعلومات بالمرکزي تنجز نظام المدفوعات الوطني



لا تقتصر خصوصية التميز لطبيعة المهام المناطة بإدارة التقنية في مصرف ليبيا المركزي على نوع خدماتها التقنية الداخلة في تكوين كل إدارات وأقسام ووحدات وفروع المصرف فحسب... بل تتعدى النطاق الإداري الداخلي للمركزي وما يتبعه من مصارف لتتوسع التعامل بمفردات العصر مع المواطن الذي يفضل التعامل مع المنتجات المصرفية الالكترونية على ما عداها من منتجات انتهت صلاحيتها القديمة مع بداية ثورة الاتصالات والمعلومات ...



العمل جار علمه ترقية المنظومة إلى الإصدار الأخير

ولهذا فقد فرضت سمة الأداء التقني لهذه الإدارة طابعها المركب على نوع ونطاق خدماتها التي تبدأ بمهمة الرقي بأداء العاملين عبر تطوير أدوات ووسائل العمل وتنتهي بالارتقاء إلى طموحات التعاملين من أفراد ومؤسسات ... وقبل هذا وذلك لا تخلو الطريق إلى الهدف من تحديات تعيلها طبيعة المرحلة . فإطلاق المنظومات الالكترونية المصرفية لا يقوم إلا على بنية تحتية قد آتت الحرب على معظم مكوناتها ... ولا يتم إلا بخبرة بشرية غاب عنها العنصر الأجنبي .. وفي المستقبل الأخيرين على وجه الدقة والتحديد تجلت إرادة العاملين بإدارة التقنية في التغلب على المصاعب والإشكاليات بخيرات وطنية خالصة ومخلصة تمكنت في زمن قصير قياسا بالظروف الاستثنائية الراهنة من تذليل الصعاب أمام استعمال مشروع نظام المدفوعات الوطني ولعل في تفاصيل تحقيقنا هذا وما تضمنته من حوارات مع مدير إدارة التقنية بمصرف ليبيا المركزي السيد عمران الشيباني ومساعديه لشؤون البنية التحتية والبرمجيات ما يعطي القارئ الصورة الأوضح عن حجم المنجز وجود تحقيقه.

وحول الأنظمة الالكترونية في المؤسسات المصرفية استهل المهندس عمران الشايب مدير الإدارة حديثه إلينا فأوضح ما يلي « في البداية عندما ننظر إلى التطورات التي شهدها العالم فيما يخص أنظمة الدفع الالكتروني فنلاحظ أنه ومنذ بداية التسعينيات من القرن الماضي إزدام حجم التغيير الذي طرأ على منظومة بدأت في العمل من العام 2008م ومن دواعي سرورنا اليوم أنه تم استكمالها بشكل نهائي في أغسطس من العام الجاري فجميع المصارف في ليبيا تستغل بهذه المنظومة ...

وعن مكونات مشروع المدفوعات الوطني أفاد السيد عمران بأن مشروع المدفوعات الوطني عموما يقوم على عدد من المكونات تتمثل في منظومة المقاصة الالكترونية (نظام معالج الصكوك آتيا ACP) الذي يقوم بمعالجة الصكوك آتيا بمجرد إيداع الصك في فرع الساحب وذلك باستخدام تقنية خط الترميز المغنط حيث تتم المعالجة في النظام عبر ثلاثة مستويات من تطبيقات النظام وتتمثل ميزات هذا النظام في تقليص مدة المقاصة بين الفروع العاملة بالنظام وخفض تكاليف التشغيل والنقل في معالجة الصكوك واستخدام صكوك آمنة بمواصفات قياسية ودعم نظام العملات المختلفة وتحصيل صكوك الزائنين بعد 48 ساعة ، ومنظومة التسوية الإجمالية الفورية RTGS التي تلخص فوائدها في خفض نسبة المخاطر في الأنشطة التجارية والمدفوعات وتسهيل منح وإدارة القروض ومخصصات المشاريع وتسهيل إعدادات الميزانيات للقطاعات الوطنية والسرعة والدقة والأمان في تنفيذ الحوالات عالية القيمة داخل الدولة ، وتمكن مصرف ليبيا المركزي من

البرنامج المسؤؤل عن البريد الالكتروني موجود فيه إدارة التقنية

النجاح فيه الموائمة بين منظومة التسوية الاجمالية والمقاصة الآلية

المصرف

وهذه المعدات قد وصلت خلال الأيام القليلة الماضية ونحن نشرع الآن في تركيبها ومع نهاية العام 2013م ستكون كل المصارف في ليبيا مرتبطة بشبكة الاتصالات وهذا كان يعتبر من أكبر العوائق التي تم التغلب عليها . وفي الواقع انه لدى استلامنا للمشروع بعد الثورة كانت الاتصالات تقريبا شبه معدومة وكل الشركات التي كانت تقدم الدعم قد غادرت ليبيا وأصبح الدعم كله ذاتيا ومحليا ولقد كان ذلك سببا مباشرا في أن نعمل بجهودنا الذاتية على استكمال المشروع .



ومن حيث الاعتماد على الخبرة الأجنبية أوضح السيد عمران الشيباني قائلا « الاعتماد على الخبرة الأجنبية كانت هناك قبل الثورة العديد من الشركات التي تقدم الدعم وحاليا أعادها على أصابع اليد فأصبح بالتالي الاعتماد بنسبة 95% على الكادر الوطني في جميع الحالات من شبكات الاتصالات وتبقى النسبة البسيطة المتبقية للشركة الداعمة التي تملك المنظومة .

وحول التأهيل والرفع من مستويات الأداء أكد السيد عمران الشيباني بأنه « من ناحية التأهيل فلقد اعتمد مصرف ليبيا المركزي في سنة 2012 م ميزانية تعتبر من أكبر ميزانيات التدريب في تاريخ مصرف ليبيا المركزي وكانت تقدر بحوالي 8 مليون وذلك لتدريب جميع الموظفين والداعمين للمنظومة والموظفين بصفة عامة والارتقاء بمستوى أدائهم كما أننا قد قمنا بتدريب الكثير من الموظفين بالمصارف التجارية على النواحي التي تدعم المنظومة وقد قمنا كذلك بإعداد خارطة لتدريب فريق العمل القائم على دعم المنظومة كلاً حسب تخصصه وهذه الخارطة التدريبية تتركز على الأجزاء الحساسة والتي تحتاج إلى تدريب مكثف وذلك كالأجهزة الجديدة أو القديمة التي لم يكن يعمل عليها الفريق وكانت تعمل عليها الجهات التي كانت تقدم الدعم من خارج ليبيا، والنواحي الأخرى للتدريب تركزت على احتياجات المصرف الحالية والمستقبلية والمحور الثالث الذي ركزت عليه خارطة طريق التدريب هو عملية تنمية الموارد البشرية للمصرف ولقد وفقنا إلى حد كبير في تحقيق المستهدف من هذه الخارطة ونأمل في السنوات القادمة أن نحقق المزيد من التقدم في هذا الشأن ... فنحن نركز على خارطة الطريق التي تعدها الإدارات والتي تتم عليها عمليات دعم ومراقبة وتقييم والنتيجة المحققة لهذه الجهود تكمن في أن 95% من الجزئيات التي تدعم الشبكة وتقديم الخدمة الخاصة بالمنظومة المصرفية تعتبر محلينا من الكادر الوطني الليبي . كما تم تحديث كل الخوادم بحيث أن كل مصرف له محركه الخاص وبالتالي لا علاقة لعطل في خادم مصرف ما بالمصرف الأخر وحاليا المصارف جاهزة للبدء في التحديث للمنظومة المصرفية وفقا للإصدار 12.1. وتبدأ عملية التحديث مع بداية العام القادم وسيستهي المشروع حسب المخطط له مع شهر 8 من العام القادم وستكون عندئذ المصارف قد انتقلت من المنظومة القديمة الصادرة في 2004م إلى آخر ما توصلت إليه الشركة المصممة للمنظومة .

وفي ما يخص ملامحة برمجيات منظومات الشروع لنظام الصيرفة الإسلامية أوضح السيد عمران الشايباني « عندما تعاقدا مع شركة أوركل كان الاشتراط عليهم أن يكون لدينا الخيارات التي تمنحنا من العمل على المنظومة تحت برنامج التشغيل الوندوز وهذا كله بكوادنا الوطنية التي تم تأهيلها بالاستفادة منها في تطوير المنظومات ولدينا منظومة الشئون الإدارية الخاصة بالوظفين والمرتبات وهي منظومة ساب الحديثة والعالية والتي دخلت حديثا لليبيا ونؤكد بأنه خلال نهاية سنة 2014م سيحتول مصرف ليبيا المركزي إلى تقنية عالية الجودة ويواكب أي دولة في أوروبا .

المطلوبة وفي عملية تحديث الشبكة الداخلية وربط جميع فروع ليبيا وبإمكاننا القول أن أي مصرف بعد شهر 6 من العام القادم يستطيع الدخول مباشرة من خلال المنظومة على برنامج الصيرفة الإسلامية » . وفي نهاية حوارنا معه عدّد السيد عمران الشايباني ما تم إنجازه من قبل فريق عمل الإدارة في النقاط التالية :

- تم تحديث الخوادم الرئيسية للمنظومات ليشمل الصيرفة الإسلامية - تم تحديث أجهزة الاتصالات للبنية التحتية للمصارف - تم تحديث الشبكة اللاسلكية التي تستخدم داخل المدن - تم إنجاز الربط بين الفروع المصرفية داخل ليبيا بنسبة 95% وجاري العمل على استكمال الربط داخل الفروع - تم اقتناء آخر الإصدار للمنظومة المصرفية ويشمل المنظومة المصرفية الإسلامية - تم وضع تصميم لربط المصارف باستخدام آخر التقنيات IP/MP/S - تم البدء في ترقيّة المنظومة المصرفية إلى آخر إصدار بداية شهر يناير 2014م وسيستكمل مع الربع الثالث من نفس العام - تم وضع بنية خاصة لكل مصرف من حيث المنظومة التقليدية والإسلامية (، التدريب ، الدعم ، التطوير .

وحول البنية التحتية لنظام المدفوعات الوطني أوضح السيد طارق محمد آغا نائب مدير إدارة تقنية المعلومات بمصرف ليبيا المركزي لشؤون البنية التحتية بأن مكونات نظام المدفوعات الوطني تحتاج إلى بنية تحتية ومراكز بيانات وأجهزة ووحدات تخزين وهذه العناصر كلها موجودة بمصرف ليبيا المركزي ويقوم على إدارتها ومرافقتها مهندسون ليبيون وفي هذه الإدارة قمنا بتطوير البنية التحتية لمصرف ليبيا المركزي من خلال شبكة موجودة عليها كل التطبيقات ولدينا البريد الالكتروني الخاص بمصرف ليبيا المركزي والذي تتم إدارته ومرافقته عن طريق المهندسين الموجودين بالإدارة ففي الكثير من الإدارات والمؤسسات تجد البريد الإلكتروني يدار من خارج المؤسسة وبالنسبة لنا نحن فالبرنامج المسؤل عن البريد الإلكتروني موجود لدينا وتم إدارته من قبل فريق عمل الإدارة ولدينا نطاق المستخدمين ولدينا تطبيق لكيفية الولوج من خلال كلمة مرور إلى الشبكة ولدينا ميزة التواصل ما بين المستخدمين عن طريق الصفحات الخاصة بإدارة كل مصرف والتنضمين للشبكات والمنتجات المستخدمة داخل الإدارة ولدينا خطة تدريبية تنتهذ لتأهيل الموظفين التابعين للإدارة والمصرف لم يدخر المال والجهد من أجل التأهيل والارتقاء بمستوى أداء الموظفين وتنتقل إلى المزيد من تطوير مصرف ليبيا المركزي والقطاع المصرفي بوجه عام وفي السابق كان البريد يتم عبر رسالة أو تأشيرة أما الآن فقد بدأ الاعتماد على البريد الإلكتروني الخاص بالمصرف والذي تتم من خلاله التوكيفات وتجد أن الموظف بالمصرف دائما في حالة تواصل مع بريده الإلكتروني لمواكبة تعليمات ومستجدات العمل وهذه الثقافة لم تكن موجودة لدى الموظفين في السابق وبدأت الآن في زيادة ونمو وبدأ الاعتماد الكلي على البريد الإلكتروني فعندما يرسلك مدير الإدارة عبر البريد الإلكتروني في موضوع وظيفي معين فإن ذلك يعتبر بمثابة تكليف صادر بشكل رسمي وعندما يكون لدى حساب على البريد الإلكتروني على مصرف ليبيا المركزي هناك إعدادات تتم في الجهاز الرئيسي الخاص بالبريد الإلكتروني هذه الإعدادات خاصة بالأجهزة الذكية على حسب تصميمها فالأولي يوم من شركة أبل له إعدادات معينة والأولي باد له إعدادات معينة والسامسونج له إعدادات معينة وهكذا كل نوع من الأجهزة الذكية التي تستطيع الإيبيل والقائدة المحققة منها أنها ترتبط ببيك وبين رسائلها من كل ما يتعلق بالموظف فوجد هناك موظف لديه بالمنظومة مشكلة معينة تستطيع التواصل معه حتى عن بعد وحل هذه المشكلة بدون أن تكون أمام جهاز المحمول الشخصي .. وهناك أيضا منظومة البريد الصوتي التي تبقى على كل رقم هاتف موظف معين كما هو حتى عندما يتغير مكتبه وهذه المنظومة معمول بها داخل المقر الرئيسي لمصرف ليبيا المركزي وفرعه بمنطقة الظهرة وتنتقل إلى تعميمه على فروع المصرف بحيث يتم عقد اجتماعات العمل من خلاله .. وفيما يخص الدورات التدريبية لأوضح المهندس عبد الفتاح إبراهيم زربية نائب مدير إدارة تقنيته المعلومات لشؤون البرمجيات ما يلي « بخصوص الدعم الفني للمنظومة فلقد مررنا في السابق بفترة كان يتولى فيها الدعم الشركة للمنظومة وبعد الأحدات مباشرة غادروا البلاد فأصبح الدعم يتم عن بعد وتم فيما بعد التعاقد مع شركة أخرى تقوم بتقديم الدعم المتعلق بالمنظومة حتى الآن وبدائنا في موضوع المقاصة خلال هذه الفترة وبدائنا الآن في الموامة بين منظومة المدفوعات الإجمالية الفورية والمقاصة الآلية وتعمل على ترقية المنظومة إلى الإصدار الأخير خلال العام القادم ونحن لا نعتد اعتمادا كلياً على الشركة إلا في بعض الجزئيات بقدر ما نعتمد على تقنيات الفني الوطني ولدينا مستقبلا دورات تدريبية تأهيلية فيما يتعلق بتقديم الدعم والرفع من كفاءة المهندسين فيما يخص تطوير المنظومات كانت لدينا منظومات قديمة وقد بدأنا الآن في إدارة الرقابة على النقد وإدارة الإصدار الشركة لهذه المنظومات وبمعايير واضحة تطبيقا لبرنامج web application وهذا نظام جديد يعمل تحت برنامج التشغيل الوندوز وهذا كله بكوادنا الوطنية التي تم تأهيلها بالاستفادة منها في تطوير المنظومات ولدينا منظومة الشئون الإدارية الخاصة بالوظفين والمرتبات وهي منظومة ساب الحديثة والعالية والتي دخلت حديثا لليبيا ونؤكد بأنه خلال نهاية سنة 2014م سيحتول مصرف ليبيا المركزي إلى تقنية عالية الجودة ويواكب أي دولة في أوروبا .

السطور الأولى في البنك المركزي حكمة مبكرة في إدارة العمل المصرفي الوطني



محمد الشيباني

بدأ التفكير في إنشاء مصرف مركزي لليبيا أثناء الحركة الوطنية التي سبقت الاستقلال وظلت الأمور التي تديرها حسبا هو مخطط لها عن طريق لجنة النقد الليبية الموصى بإنشائها الخبراء بالأمر المتحدة حتى صدور قانون بإنشاء (البنك الوطني الليبي) في 26 أبريل 1955م، وتعيين محافظاً للبنك وهو الدكتور علي نور الدين العنيزي في نفس التاريخ، وفي أول سبتمبر 1955 تم تعيين مستر والار WALAR بصور مرسوم نائباً للمحافظ وكان يعمل في بنك إنجلترا وكان قانون إنشاء البنك الوطني الليبي لسنة 1955م يتكون من 52 مادة، ومن أهداف إنشائه العامة التي تضمنتها المادة 10 من القانون والتي جاءت تلبية لطموحاته وللرغبة الجامحة في تطوير العمل المصرفي في ليبيا و بدأ جريئاً في خطواته باستصدار قانون إنشاء المصرف الوطني الليبي في 26 أبريل 1955م وفيما يلي تلخيص أهدافه العامة:

❖ تنظيم إصدار أوراق النقد والعملة المعدنية، الاحتفاظ باحتياطيات للمحافظة على الاستقرار النقدي في ليبيا وعلى قيمة الجنيه الليبي في الخارج.

❖ التأثير على الوضع الائتماني بما فيه مصلحة البلاد.

❖ العمل كمصرف للحكومة والإدارات

الولايات.

ومن الواجب الأخذ في الاعتبار بأن (المصرف الوطني الليبي - كمصرف مركزي) كان في طريق التكوين وأن الأهداف المذكورة جعلت منه مصرفاً للحكومة ومنظماً للإصدار ومؤثراً في الائتمان ومرشداً إلى الاستقرار النقدي وهذه الأهداف وحدها كفيلاً بأن يصبح (المصرف الوطني الليبي) مكانة مركزية لولا صعوبات قامت مع الحكومة ومع فروع المصارف الأجنبية من الناحية الأخرى وكان المصرف الوطني الليبي أمام هذه الصعوبات ليقاً حاداً مارس الدبلوماسية الرزينة والإقناع في كل ما اعترضه من صعوبات ومشاكل.

دفعته الحكومة الليبية رأس مال المصرف وقدره نصف مليون ج.ل زادته قبل أن يباشر المصرف أعماله في عام 1956م إلى 700000 ج.ل. ثم دفعت 100000 ج.ل في كل من الأعوام 1965م - 1966م - 1967م حتى أصبح رأسمال المصرف المصرح به مساوياً لرأس المال المدفوع وقدره مليون جنيه ليبي رغم أن المادة رقم 7 من قانون إنشاء المصرف سمحت بجواز طرح جزء من مال المصرف المسموح به للجمهور إلا أن الحكومة رأت أن تكون هي المالكة للمصرف بصفته مصرفاً مركزياً وبصورة كلية متمشية في ذلك مع معظم الاتجاهات في العصر الحديث وسار المصرف بخطى ثابتة واثقة من نجاحه متغلباً على ما قابلته من صعوبات مثل المباني وقلة الموظفين الليبيين الكفاء وغير ذلك من الاحتياجات الضرورية. وللمصرف الوطني الليبي أربعة أقسام: الإصدار والعمليات المصرفية والمحاسبة والسكرتيرية وله مدير عام ومجلس للإدارة، فلما بدأ المصرف أعماله في طرابلس في أول أبريل 1956م وجد أن حسابات الحكومة وإدارات الولايات قد وصلت إلى أكثر من مليون جنيه ليبي في فروع المصارف الأجنبية وعلى الأخص في (بركليز بنك) البريطاني وكان من حسن سياسة المصرف الوطني الليبي (مصرف ليبيا) إن طلب تحويل تلك المبالغ إليه بطريقة تدريجية تفادياً لأية آثار عكسية تعرقل اقتصاد البلاد ونشاط المصارف التجارية) إذا ما اعتبرنا أن مبلغ مليون جنيه ليبي مبلغاً كبيراً في ذلك الوقت وأن خروج أكثر من مليون جنيه ليبي من تلك المصارف في ذلك الوقت ربما قلل من سيولتها أو زعزع ثقة المودعين فيها.

وقد افتتح المصرف الوطني الليبي فرعاً له بسبها في أول شهر أبريل 1957م احتفظت ولاية فزان بحساباتها فيه، ولما افتتح الفرع الرئيسي في بنغازي في شهر أغسطس 1957م بدأ في استلام حسابات الحكومة من المصارف التجارية ومع ذلك فإن أرصدة الحكومة كلها لم تحول إلى المصرف الوطني الليبي إلا منذ أكتوبر 1965م أي بعد صدور قانون البنوك رقم 4 لسنة 1963م الذي نص على أن البنك هو مصرف الحكومة والولايات والهيئات العامة ذات الشخصية الاعتبارية.

واستمر المصرف الوطني الليبي بنك ليبيا - مصرف ليبيا - مصرف ليبيا المركزي فيما بعد) إلى فتح فروع له في عدة مدن ليبية وفق التواريخ قرين كل منها: البيضاء في 5 يونيو 1963م - درنة في 21 نوفمبر 1963م - مصراتة 1 ديسمبر 1963م - غريان 1 نوفمبر 1964 - طبرق 1 ديسمبر 1964م - والخمس في أبريل 1966م. صدر القانون رقم 30 لسنة 1955م في 26 أبريل 1955م بإنشاء المصرف الوطني الليبي ومنذ أن بدأ أعماله بطرابلس في أول أبريل 1956م كتب تقريره السنوي الأولى في 31 مارس 1957م عن السنة المالية المنتهية في ذلك

التاريخ وظل يكتب وينشر تقاريره السنوية حتى 31 مارس 1969م وكلها تقارير تشهد بالحكمة والمعرفة وبعد النظر والمصلحة العامة وينشر المصرف أيضاً (النشرة الاقتصادية الشهرية) وتتضمن الآراء القيمة والإحصاءات المفيدة.

تليب المصارف في ليبيا: بدأ البنك الوطني الليبي عام 1959م في التفكير في فصل العمليات المصرفية التجارية عن العمليات المركزية تمهيداً لإنشاء أول مصرف تجاري ليبي تماماً ولهذا السبب رفض افتتاح فروع جديدة للمصارف الأجنبية العاملة في البلاد ومع أن البنك الوطني الليبي لم ينجح في إنشاء مصرف تجاري ليبي إلا أنه فتح آفاقاً وفرصاً جديدة من التفكير أمام الحكومة ورجال الأعمال لدخول الميدان المصرفي والتفكير في تليب المصارف العاملة في البلاد أو إنشاء مصارف ليبية جديدة.

لا بد أن نذكر هنا أن لليبيا مصرفين متخصصين أحدهما زراعي والآخر صناعي عقاري الأول هو المصرف الزراعي الوطني الليبي الذي أنشئ في منتصف عام 1955م برأس مال مرخص له قدره 5 مليون جنيه ليبي، شاركت الحكومة فيه بمليون جنيه ليبي وظل رأس المال يزيد حتى وصل إلى 200م.م 10 مليون جنيه ليبي عام 67 - 1968م أما المصرف الآخر هو البنك الصناعي العقاري الليبي الذي أنشئ بمرسوم في 7 سبتمبر 1956م برأس مال قدره 10 مليون جنيه ليبي، يخصص نصفه للاستثمار الصناعي والنصف الآخر للاستثمار العقاري.

صدر هذا القانون في 84 مادة لاغياً قانوني 1955م 1958م وحل (مصرف ليبيا محل المصرف الوطني الليبي وقد صدر هذا القانون في 11 رمضان 1382هـ الموافق 5 فبراير 1962م ونشر في الجريدة الرسمية في 15 أبريل 1963م.

من ميزانية مصرف ليبيا: نلاحظ من خلال هذه السطور لسردنا لميزانية مصرف ليبيا أشياء هامة بيانا كالآتي:

رأس مال المصرف مليون جنيه ليبي كما ذكرنا، ولديه احتياطي عام 300م.م 1 مليون جنيه ليبي زائد حوالي 4 مليون للطوارئ أي أن رأس المال والاحتياطي يصل إلى 420م.م 6 جنيه ليبي، كما جاء بأخر تقرير عن السنة المالية 68 - 1969م والمتضمن للميزانية العمومية لمصرف ليبيا في 31 مارس 1969م وقد بلغت أرباح المصرف حوالي 800م.م 3 مليون جنيه ليبي نصيب الحكومة منها نحو 200م.م 2 مليون جنيه ليبي وقد حصلت الحكومة على نحو 500م.م 9 مليون جنيه ليبي من أرباح المصرف كما جاء في التقرير السنوي لمصرف ليبيا لسنة 67 - 1968م من أرباح المصرف منذ السنة المالية 56 - 1957 = 68 - 1969م

كما يلاحظ أيضاً أن كمية العملة المعدنية والورقية المتداولة زادت من حوالي 5 مليون جنيه إلى 75 مليون عام 68 - 1969م وهي زيادة كبيرة تكثر من عرض النقود المتداول في السوق ويوجد مصرف ليبيا نفسه مضطراً إلى ذلك.

عودة إلى تليب المصارف الأجنبية في ليبيا: كان مصرف ليبيا يحث رجال الأعمال الليبيين باستمرار للدخول في ميادين المصارف والتعاون في إنشاء مصارف ليبية، يساهم الليبيون في غالبية أسهمها ولبي الليبيون النداء، أنشئ المصرف التجاري وفتح في 16 يونيو 1964م وساهم فيه الليبيون بنسبة 52% من رأس المال، وساهم بالباقي ويسترن بنك WESTERENBANK.

وبعد مشاورات كثيرة واجتماعات عديدة تم افتتاح مصرف الصحاري في 11 يوليو 1964م فضم فرع بنكو دي سيشيليا في ليبيا وبنك أوف أمريكا وساهم فيه الليبيون وعلى رأسهم الدكتور علي نور الدين العنيزي (أول محافظ لمصرف ليبيا) بنسبة 51% وتولى مجلس إدارته.

وفي 11 سبتمبر 1964م افتتح مصرف الشركة الإفريقية كمصرف ليبي ضم الشركة المصرفية الفرنسية وساهم فيه عدد من الليبيين بنسبة 51% من رأس المال. فلما اتضحت الرؤية رغب البنك البريطاني للشرف الأوسط في طرق باب التليب فتم إنشاء مصرف ليبي يحمل اسم مصرف شمال إفريقيا برأس مال قدره مليون جنيه ليبي ساهم فيه الليبيون بنسبة 51% من رأس المال وافتتح المصرف الجديد في أول يناير 1966م.

وفي 1967/8 تم تليب بنك مصر فساهم فيه الليبيون بنسبة 51% من رأس ماله الذي زيد من نصف مليون جنيه إلى مليون جنيه ليبي وحمل اسماً جديداً (مصرف النهضة العربية).

وهكذا كان هدف مصرف ليبيا من هذه الخطوة هو إتاحة الفرص لليبيين من المساهمة في المصارف الأجنبية في ليبيا وكانت خطوة طيبة في الاتجاه الصحيح واتت بنتائج طيبة ولم يبق بعد هذا إلا مصارف - بنكو دي روما - باركليز بنك - بنكو دي نابولي - والبنك العربي (الأردن) فظلت فروعاً لمصارف أجنبية وإن كانت رؤوس أموالها واحتياطياتها قد انفصلت عن مراكزها الرئيسية وهذه هي المصارف التي انطبق عليها قرار ما يسمى بمجلس قيادة الثورة الذي أعطى نسبة 51% من رأس المال إلى الحكومة والباقي للمساهمين الليبيين وقرر أن يكون مجلس إدارة كل مصرف من الليبيين فقط.

على أن تحول فروع المصارف الأجنبية في البلاد إلى شركات ليبية مساهمة وقد صدر قرار بهذا الشأن في 13 نوفمبر 1969م وحدد وزير المالية في نفس التاريخ المشار إليه: الأسماء التجارية للمصارف الليبية كالتالي:

❖ مصرف الأمة

❖ مصرف ودي روما.

❖ مصرف الجمهورية على باركليز بنك.

❖ مصرف الوحدة

على البنك العربي.

❖ المصرف التجاري الوطني على بنك ودي نابولي.

ثم استولى النظام الفاسد على حصص الليبيين في هذه المصارف وسرقها ولم يعطهم شيئاً.

نرجح قليلاً إلى الوراء لنذكر أسماء فروع المصارف الأجنبية وتواريخ إنشائها:

❖ أنشئ فرع بنك ودي روما بطرابلس 1907م وقفل أثناء الحرب العالمية الثانية ثم أعيد فتحه سنة 1952م.

❖ أنشئ بنكو دي سيشيليا بطرابلس سنة 1912م وقفل أثناء الحرب العالمية الثانية ثم أعيد فتحه سنة 1951م.

❖ أنشئ بنك ودي إيطاليا بطرابلس سنة 1912م.

❖ أنشئ بنك ودي نابولي بطرابلس سنة 1913م وقفل أثناء الحرب العالمية الثانية ثم أعيد فتحه سنة 1951م.

وكانت هذه البنوك الإيطالية الأربعة قد ساعدت وساهمت في الاستيطان الإيطالي في ليبيا وكان وجودها لهذا الغرض اللعين.

❖ عندما بدأ المصرف الوطني الليبي أعماله في طرابلس في الأول من أبريل 1956م بالإضافة إلى البنوك الإيطالية الأربعة كانت تعمل البنوك الأجنبية التالية:

❖ باركليز بنك

بريطاني أنشئ 1943م.

❖ البنك العربي المحدود

أردني أنشئ سنة 1952م.

❖ بنك مصر

مصري أنشئ سنة 1954م.

ثم بعد ذلك أنشئت المصارف التالي:

❖ مصرف الصحاري

أنشئ سنة 1964/11/7.

❖ مصرف شمال إفريقيا

أنشئ سنة 1966م.

❖ الشركة المصرفية الإفريقية

أنشئ سنة 1964/11/9.

ملخص بأهم المؤشرات والنسب ذات العلاقة بالسياسة النقدية

(المبالغ بالمليار دينار مالم ينكر خلاف ذلك)		
البيان	2012	سبتمبر 2013
عرض النقود (1ع)	58.7	58.4
عرض النقود (2ع)	63.8	66.4
الائتمان المصرفي	15.8	17.5
القطاع العام	4.9	5.5
القطاع الخاص	10.9	12.0
الودائع المصرفية	66.9	69.6
القطاع العام	34.4	38.4
القطاع الخاص	32.5	31.2
العملة في التداول	13.4	13.0
احتياطيات النقد الأجنبي (مليار دولار)	117.7	119.5
سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي	1.2565	1.2598
سعر صرف الدينار مقابل اليورو	1.6574	1.7003
معدل النمو الاقتصادي (متوقع)	98.0%	65.0%
معدل التضخم السنوي	6.1%	2.9% (*)
معدل نمو عرض النقود (1ع)	9.9%	5.5%
معدل نمو عرض النقود (2ع)	10.2%	4.0%
معدل نمو الائتمان المصرفي	23.4%	10.8%
معدل نمو الودائع	14.3%	4.0%
نسبة الائتمان إلى الودائع	23.6%	25.1%
معدل نمو العملة في التداول	9.7%	3.0%
سعر الفائدة على شهادات الإيداع 90 يوماً	1.0%	1.0%
سعر الفائدة على شهادات الإيداع 28 يوماً	0.85%	0.85%
سعر الفائدة على الإيداع لليلة واحدة	0.25%	0.25%
سعر إعادة الخصم	3.0%	3.0%
نسبة الاحتياطي النقدي الإجمالي	20.0%	20.0%
أسعار الفائدة على الودائع والائتمان المصرفي	محرة	محرة

(*) خلال النصف الأول من عام 2013.

أسعار بعض السلع والمعادن كما هي في 2013.12.01 - 1

دولار أمريكي للبرميل النفط / خام برنت	110.08
دولار / أوقية 1,246.90 الذهب	
دولار / أوقية 19.87 الفضة	
دولار أمريكي / طن 7,057.78 النحاس	
دولار أمريكي / طن 1,860.00 الألومنيوم	
دولار أمريكي للطن 307.54 القمح	
دولار أمريكي للطن 350.77 الأرز	
دولار أمريكي للطن 387.09 السكر	
دولار أمريكي / للطن 1,749.37 القطن الأمريكي	

مؤشرات أسواق المال للدول المتقدمة بتاريخ 2013.12.01 - 2

نقطة 16,086.41 نوجون للصناعة	
نقطة 7,235.69 نوجون لقطاع النقل	
نقطة 15,655.07 مؤشر نيكاي	
نقطة 6,637.74 مؤشر فاينانشال تايمز	

مؤشرات أسواق المال للإقتصادات الناشئة 3-

نقطة 75,891.06 XU 100 تركيا	
نقطة 1,815.02 KLCI ماليزيا	
نقطة 2,030.78 كوريا الجنوبية	

أسعار صرف العملات الدولية بتاريخ 2013.12.01 - 4

دولار / يورو	1.3603
دولار / جنيه إسترليني	1.6421
ين ياباني / دولار	102.53

أسعار الفائدة العلفية 5-

سعر الإقراض لوحدة حقوق (السحب الخاصة 3) شهور	0.098 %
سعر الإقراض بين بنوك إنجلترا (3) شهور	0.24 %

سوق الأوراق المالية التركي والماليزي، وجنوب، CNN، المصدر: وكالة رويترز للأخبار، صندوق النقد الدولي، Bloomberg، الكوري

تعزية

يتقدم العاملون بمصرف ليبيا المركزي بأحر التعازي والمواساة التعزية في وفاة المغفورة لها بإذن الله

(اتيسة)

الموظفة السابقة في معهد الدراسات المصرفية والموظفة حاليا في إدارة الموارد البشرية: آمين من الله أن يتقبلها بواسع رحمته وأن يسكنها فسيح جناته.

وإن لله وإن إليه راجعون

تحليل لأهم المتغيرات الاقتصادية والنقدية حتىه نهاية الربع الثالث من عام 2013

إعداد: إدارة
البحوث والإحصاء

الاتئمان الممنوح من قبل المصارف التجارية

الاتئمان الممنوح من قبل المصارف التجارية				
البيان	الربع الثالث 2012	الربع الثالث 2013	مقدار التغير	نسبة التغير %
إجمالي الاتئمان الممنوح للتجارة:	14,978.8	17,532.6	2,553.8	17.0
القطاع العام:	5,861.7	5,542.0	319.7	5.5
القطاع الخاص:	9,117.1	11,990.6	2,873.5	31.5
الاتئمان الممنوح للقطاع العام / إجمالي الاتئمان %	39.1	31.6		
الاتئمان الممنوح للقطاع الخاص / إجمالي الاتئمان %	60.9	68.4		
إجمالي الاتئمان / إجمالي الودائع %	24.6	25.2		
إجمالي الاتئمان / إجمالي الأصول %	19.7	20.6		



7: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

تشير البيانات المتوفرة لدى وزارة التخطيط، إلى حدوث نمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام 2012 بنحو 98.2% مقارنة بمعدل نمو سالب بنسبة 61.0% في عام 2011، مدفوعاً باستئناف صادرات النفط، والتوسع في الانفاق العام، ويأتي هذا النمو في الناتج في عام 2012 كمحصلة للنمو في الناتج الحقيقي النفطي بحوالي 211.4%، ونمو في الناتج الحقيقي غير النفطي بحوالي 43.7%، وقد بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي لعام 2012 بالأسعار الثابتة (أسعار 2003) عام 2012 نحو 39.9 مليار دينار، مقابل 20.1 مليار دينار في عام 2011، حيث بلغت قيمة الناتج المحلي النفطي 20.4 مليار دينار أما قيمة الناتج المحلي غير النفطي فقد بلغت 19.5 مليار دينار.



8: الناتج المحلي الإجمالي الاسمي

سجلت البيانات المقدرة للناتج المحلي الإجمالي الاسمي خلال عام 2012 نمواً بلغت نسبته 136.8% ليصل إلى 117.7 مليار دينار، مقارنة بنحو 49.7 مليار دينار عام 2011، ويعود هذا الارتفاع في النمو إلى استئناف صادرات النفط، والتوسع في الانفاق العام.

9- معدل التضخم خلال النصف الأول من عام 2013

استناداً إلى بيانات مصلحة الإحصاء والتعداد، فإن معدل التضخم وفقاً لمؤشر الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك، بلغ خلال النصف الأول من عام 2013 م 2.9%، ويعزى هذا الارتفاع إلى زيادة الانفاق العام وخاصة الانفاق الجاري.

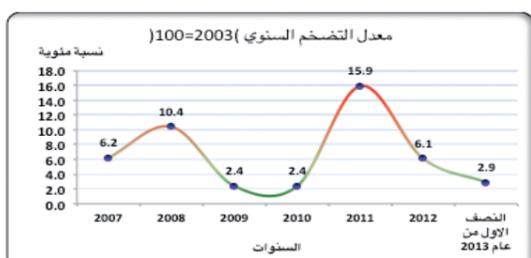
وقد بلغ معدل التضخم في مجموعة الملابس والأقمشة والأحذية 11.8%، وفي مجموعة السكن ومستلزماته 5.1%، كما بلغ في مجموعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ 4.7%، وفي حين انخفض معدل التضخم في مجموعة السلع والخدمات الأخرى بنسبة (7.7%)، وفي مجموعة العناية الصحية بنسبة (5.4%)، كما انخفض في مجموعة التعليم والثقافة والتسليّة بنسبة (1.4%).

الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدل التضخم

معدل التضخم %	الاصف الأول		الوزن	المجموعات الرئيسية
	2012	2013		
4.7	176.5	168.6	366	العواد الغذائية والمشروبات والتبغ
11.8	151.1	135.2	73	الملابس والأقمشة والأحذية
5.1	155.5	148.0	233	السكن ومستلزماته
0.5	143.2	144.0	59	أثاث السكن
5.4	208.4	220.3	40	العناية الصحية
0.2	160.5	160.2	112	النقل والواصلات
1.4	121.5	123.2	64	التعليم والثقافة والتسليّة
7.7	154.6	167.5	53	سلع وخدمات متفرقة
2.9	162.6	158.1	1000	الرقم القياسي العام

معدل التضخم السنوي

البيان	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل التضخم	6.2	10.4	2.4	2.4	10.4	6.1	2.9



4- عرض النقود

شهد عرض النقود (ع2) في نهاية الربع الثالث من عام 2013، ارتفاعاً قدره 7,022.6 مليون دينار، أو ما نسبته 11.8% ليصل إلى 66,397.6 مليون دينار، مقابل 59,375.0 مليون دينار في نهاية الربع الثالث من عام 2012.

وقد تمثل هذا الارتفاع في زيادة مكونات عرض النقود (ع1) بنحو 7,625.3 مليون دينار، أو ما نسبته 14.0% ليصل إلى 61,937.0 مليون دينار، مقابل 54,311.7 مليون دينار في نهاية الربع الثالث من عام 2012، كانت معظم الزيادة في الودائع تحت الطلب بنحو 8,659.8 مليون دينار، أو ما نسبته 21.5% لتصل إلى 48,876.8 مليون دينار في نهاية الربع الثالث من عام 2013، في حين انخفضت العملة خارج المصارف بنحو 1,034.5 مليون دينار، أو ما نسبته 7.3% كما انخفض شبه النقود بنحو 602.7 مليون دينار، أو ما نسبته 11.9% ليصل إلى 4,460.6 مليون دينار، مقابل 5,063.3 مليون دينار في نهاية الربع الثالث من عام 2012.

عرض النقود

البيان	الربع الثالث 2012	الربع الثالث 2013	مقدار التغير	نسبة التغير %
1- عرض النقود (ع1):	54,311.7	61,937.0	7,625.3	14.0
العملة خـرج المصارف	14,094.7	13,060.2	1,034.5	7.3
ودائع تحت الطلب	40,217.0	48,876.8	8,659.8	21.5
2- شبه النقود	5,063.3	4,460.6	602.7	11.9
عرض النقود (ع2)	59,375.0	66,397.6	7,022.6	11.8



5: الخصوم الايداعية بالمصارف التجارية

سجل إجمالي الخصوم الايداعية للمصارف التجارية في نهاية الربع الثالث من عام 2013 ارتفاعاً قدره 8,862.9 مليون دينار، أو ما نسبته 14.6% ليصل إلى 69,634.0 مليون دينار، مقابل 60,771.1 مليون دينار في نهاية الربع الثالث من عام 2012، وتحليل البنود المكونة للخصوم الايداعية يلاحظ أن الزيادة كانت في ودائع القطاع العام والحكومي بنحو 5,116.3 مليون دينار، أو ما نسبته 15.4% لتصل إلى 38,425.4 مليون دينار في نهاية الربع الثالث من عام 2013، مقابل 33,309.1 مليون دينار في نهاية نفس الفترة من العام السابق، وقد شكلت ودائع القطاع العام ما نسبته 55.2% من إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية، وارتفع ودائع القطاع الخاص بنحو 3,746.6 مليون دينار، أو ما نسبته 13.6% لتصل إلى 31,208.6 مليون دينار في نهاية الربع الثالث من عام 2013، وشكلت ما نسبته 44.8% من إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية، وقد شكلت الخصوم الايداعية ما نسبته 81.7% من إجمالي خصوم المصارف التجارية. وتجدر الإشارة إلى أن الودائع تحت الطلب شكلت ما نسبته 82.5% من إجمالي الودائع، في حين شكلت الودائع لأجل وادخار ما نسبته 17.5% من إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية في نهاية الربع الثالث من عام 2013.

هيكل الودائع لدى المصارف التجارية

هيكل الودائع لدى المصارف التجارية				
البيان	الربع الثالث 2012	الربع الثالث 2013	مقدار التغير	نسبة التغير %
الودائع لدى المصارف التجارية:	60,771.1	69,634.0	8,862.9	14.6
ودائع القطاع العام والحكومي	33,309.1	38,425.4	5,116.3	15.4
ودائع القطاع الخاص	27,462.0	31,208.6	3,746.6	13.6
ودائع القطاع العام والحكومي / إجمالي الودائع %	54.8	55.2		
ودائع القطاع الخاص / إجمالي الودائع %	45.2	44.8		
الودائع تحت الطلب / إجمالي الودائع %	79.0	82.5		
الودائع لأجل وادخار / إجمالي الودائع %	21.0	17.5		
إجمالي الودائع / إجمالي الخصوم %	79.8	81.7		

6: الاتئمان الممنوح من قبل المصارف التجارية

سجل الاتئمان الممنوح من قبل المصارف التجارية في نهاية الربع الثالث من عام 2013 ارتفاعاً قدره 2,553.8 مليون دينار، أو ما نسبته 17.0% ليصل إلى نحو 17,532.6 مليون دينار، مقابل 14,978.8 مليون دينار في نهاية الربع الثالث من عام 2012. ويعود ذلك إلى زيادة الاتئمان الممنوح للقطاع الخاص بنحو 2,873.5 مليون دينار، أو ما نسبته 68.4% من إجمالي الاتئمان الممنوح من المصارف التجارية، في حين انخفض الاتئمان الممنوح للقطاع العام بنحو 319.7 مليون دينار، أو ما نسبته 5.5% ليصل إلى 5,542.0 مليون دينار، مشكلاً ما نسبته 31.6% من إجمالي الاتئمان الممنوح من المصارف التجارية.

ومن ناحية أخرى شكل الاتئمان المصرفي ما نسبته 20.6% من إجمالي أصول المصارف التجارية وما نسبته 25.2% من خصومها الايداعية في نهاية الربع الثالث من عام 2013.

1- الاحتياطيات والأصول الأجنبية

سجل رصيد إجمالي الاحتياطيات والأصول الأجنبية في نهاية الربع الثالث من عام 2013 ارتفاعاً قدره 6.6 مليار دولار، أو ما نسبته 5.5% ليصل إلى 128.3 مليار دولار، مقابل نحو 121.6 مليار دولار في نهاية الربع الثالث من عام 2012.

وقد انعكس جزء من هذا الارتفاع في رصيد الاحتياطيات من النقد الأجنبي بنحو 4.6 مليار دولار، أو ما نسبته 4.0% ليصل إلى نحو 119.5 مليار دولار، مقابل 114.9 مليار دولار في نهاية الربع الثالث من عام 2012، وانعكس الجزء الآخر في رصيد بند أصول أجنبية لدى مصرف ليبيا المركزي بنحو 2.1 مليار دولار، أو ما نسبته 30.5% ليصل إلى نحو 8.8 مليار دولار، مقابل 6.7 مليار دولار في نهاية الربع الثالث من عام 2012.

والجدول التالي يوضح البنود المكونة للأصول والاحتياطيات الأجنبية:

مليون دولار				
البيان	الربع الثالث 2012	الربع الثالث 2013	مقدار التغير	نسبة التغير %
الاحتياطيات التي يديرها مصرف ليبيا المركزي (1):	114,907.0	119,496.6	4,589.6	4.0
أصول أجنبية للمصرف (2):	6,738.9	8,797.0	2,058.1	30.5
إجمالي الاحتياطيات والأصول الأجنبية	121,645.9	128,293.6	6,647.7	5.5

(1) تشمل الترتيبة الاحتياطية لدى صندوق النقد الدولي وحيازات وحدة حقوق السحب الخاصة والذهب بالسر التجاري.

(2) تشمل القروض، المساهمات الخارجة للمصرف.

(1) تشمل الشريحة الاحتياطية لدى صندوق النقد الدولي وحيازات وحدة حقوق السحب الخاصة والذهب بالسعر التاريخي.

(2) تشمل القروض والمساهمات الخارجية للمصرف.

2- سعر صرف الدينار الليبي

انخفض سعر صرف الدينار الليبي أمام الدولار الأمريكي بنسبة 0.3% في نهاية الربع الثالث من عام 2013، أي انخفض من 1.2560 ديناراً لكل دولار في نهاية الربع الثالث من عام 2012 إلى 1.2598 ديناراً لكل دولار في نهاية الربع الثالث من عام 2013، وانخفض أيضاً أمام اليورو بنسبة 5.3%، أي انخفض من 1.6147 ديناراً لكل يورو في نهاية الربع الثالث من عام 2012 إلى 1.7003 ديناراً لكل يورو في نهاية مايو من عام 2013، كما انخفض سعر صرف الدينار الليبي أمام الجنيه الإسترليني بنسبة 0.3% ليصل إلى 2.0364 ديناراً لكل جنيه إسترليني في نهاية الربع الثالث من عام 2013، مقابل 2.0305 ديناراً لكل جنيه إسترليني في نهاية نفس الفترة من عام 2012، وانخفض أمام الفرنك السويسري بنسبة 4.1% أي من 1.3363 لكل فرنك في نهاية الربع الثالث من عام 2012 ليصل إلى 1.3910 ديناراً لكل فرنك في نهاية الربع الثالث من عام 2013، في حين ارتفع سعر صرف الدينار الليبي أمام الين الياباني بنسبة 20.2% في نهاية الربع الثالث من عام 2013. والجدول التالي يوضح تطور سعر صرف الدينار الليبي مقابل بعض العملات الرئيسية الدولية:

البيان	الربع الثالث 2012	الربع الثالث 2013	معدل التغير %
دولار أمريكي	1.2560	1.2598	0.3
يورو	1.6147	1.7003	5.3
جنيه إسترليني	2.0305	2.0364	0.3
فرنك سويسوي	1.3363	1.3910	4.1
ين ياباني (100 ين)	1.6119	1.2868	20.2

3- العملة المصدرة

سجل رصيد العملة المصدرة (ورقية ومعدينية) في نهاية الربع الثالث من عام 2013 انخفاضاً قدره 858.6 مليون دينار، أو ما نسبته 5.3% ليصل إلى 15.2 مليار دينار، مقابل 16.1 مليار دينار في نهاية الربع الثالث من عام 2012، منها نحو 2,152.5 مليون دينار عملة بخزائن المصارف التجارية، ونحو 6.0 ملايين دينار نقدية بالصندوق لدى العمليات المصرفية بمصرف ليبيا المركزي، ونحو 13,060.2 مليون دينار عملة في التداول خارج المصارف في نهاية الربع الثالث من عام 2013، مقابل 14,094.7 مليون دينار في نهاية الربع الثالث من عام 2012، مظهرًا بذلك انخفاضاً قدره 1,034.5 مليون دينار، أي بنسبة 7.3% والجدول التالي يوضح تطور العملة المصدرة.

مليون دينار				
البيان	الربع الثالث 2012	الربع الثالث 2013	مقدار التغير	نسبة التغير %
العملة المصدرة:	16,077.3	15,218.7	858.6	5.3
عملة خـرج المصارف	14,094.7	13,060.2	1,034.5	7.3
نقدية في الصندوق لدى المصارف	1,979.2	2,152.5	173.3	8.8
عملة لدى إدارة العمليات المصرفية/م.ل-م	3.4	6.0	2.6	76.5



فن اختيار الفنادق حسب دوافع السفر

وفق القواعد الذهبية المسافر الفطن يحمي نفسه من اللصوص



من الحافلات، لاسيما إذا ما كان بجوزته بضائع كثيرة، لأنه في حال تعرضت إحدى البضائع للسرقة، سيتترك المسافر حائراً ما بين الحاق باللص أو البقاء لحماية البضائع الأخرى.

ويفضل (سيسيليانو) الخبير في مجال الأمن الشخصي، أن يستأجر المسافر غرفة في الطوابق العليا، بدلاً من الشقق الأرضية، التي قد تكون وسيلة التسلل إليها أسهل، كما ينصح بعدم اصطحاب المجوهرات خلال الرحلات، ووضع المال في محفظة موضوعة في الجيوب الأمامية بدلاً من الخلفية، أو تعليقها بقلادة ووضعها حول العنق، ويجب على السائح عدم اختيار طرق جانبية لاختصار الوقت، ويدعو المسافرين إلى البقاء في الشوارع المكتظة بالناس التي يصعب فيها على المجرمين استهدافهم فيها، وعلى المسافرين تجنب دعوة أي شخص إلى غرفة الفندق، بالإضافة إلى محاولة تجنب الصعود بأي مركبة غير مرخصة للنقل العام، لأنها تسهل على المجرم استرجاع الضحية إلى موقع الجريمة.

القاعدة الأساسية والمهمة، هي وعي المسافرين بالأوضاع المحيطة بهم، للمحافظة على الأمن الشخصي أثناء السفر، وفي كل مكان، سواء في الفندق أو المطارات أو الأسواق، لأن المجرمين موجودون في الأماكن التي عادة ما تكتظ بالزوار والسياح الأجانب الغافلين.

ويحذر (روبرت سيسيليانو) مؤلف كتاب (دقيقة سلامة) الذي يتناول سبل الحماية من الجرائم، المسافرين من الوثوق بأي شخص بسهولة، لأن المجرمين عادة ما يتجسسون في الاندماج مع الناس، ما قد يعطي للسائح صورة عن المجرم مغايرة عما هو عليه بالفعل، ومن الأمور التي قد تساعد المسافرين في تجنب الوقوع في الخطر، التظاهر بمعرفة الأمور من حوله، بحيث لا يلاحظ الآخرون أنه لا ينتمي إلى البلد الموجود فيه، مشيراً إلى أن طريقة اللباس وأنواع الملابس المسافر يجب أن تكون متماشية مع المجتمع الموجود فيه، حتى لا يتم التعرف عليه بسهولة، كما أن استخدام سيارات الأجرة بدلاً

الفرد على رأس قائمة معايير الاختيار، خصوصاً وأن ذلك يخفف من حدة رهاب الأماكن الضيقة، كما يجب أن تكون الغرفة مشتملة على تلفزيون، وكذا الهاتف أمراً لا بد منه، وإذا ما كان المسافر في زيارة عمل فالأمر قد يتطلب توفر طابعة وفاكس، لذا يعد اختيار فندق ملحق به مركز الأعمال الذي يوفر هذه التسهيلات ملحقة مع خدمات الإنترنت في كل غرفة على مدار 24 ساعة، لإنهاء الأعمال، فيما يشكل توفر الوجبات وفقاً للجدول الزمني الخاص بالترتيب بدلاً من الالتزام بالجدول الزمني للفندق الذي قد لا يتوافق مع مواعيد عمل النزلاء، ولكن وبصرف النظر عن أن الفندق ينبغي أيضاً أن يشتمل على مقهى يقدم خدماته على مدار 24 ساعة، وسيكون أفضل اختيار الفنادق التي لديها العديد من المطاعم.

ويستلزم أمر اختيار الفندق التحقق من تصنيفه، وتعد الفنادق المصنفة ضمن فئة الثلاث نجوم، الفئة الأكثر حجوزات من بين مرافق الإقامة المؤقتة، وعلى الرغم من أن الفنادق من فئة الثلاث نجوم في بلدك قد تكون مختلفة أحياناً، ربما أسوأ أو أفضل مما متاح في بلد آخر نظراً لعدم وجود تصنيف موحد على الصعيد الدولي.

وإذا ما كان المسافر في مرحلة التخطيط للانطلاق في رحلة إلى مدينة جديدة، بهدف التمتع بتجربة كاملة، ينبغي عليه النظر في البقاء في الفنادق الفخمة أو المصنفة، والواقعة في قلب المدينة، فهي تقدم الخطط والبرامج والمباني التاريخية والمتاحف ودور السينما والمسارح وغيرها من وسائل الترفيه، وتوفر خدمة استئجار الدراجة لاستكشاف الريف، حيث يمكن للموظفين في الفنادق الفخمة مساعدة النزلاء، ودايماً تكون الأولوية على لائحة الاختيارات هي ضمان أن لديك كل ما تحتاجه من متطلبات الإقامة أو خطط التجول ومعرفة تفاصيل أكثر عن محيطك، حتى ما إذا كنت تريد الذهاب إلى مطعم تقليدي أو العثور على أفضل مسار للمشى في أنحاء المدينة فيمكن أن يوفرها لك طاقم الضيافة في الفنادق الفخمة والعلامات الشهيرة.

اشخاص باختلاف متطلباتهم ورؤيتهم لها، ولكن في معايير عامة لا يعني أي منها سوى أن تكون مريحة وآمنة، وهذا قد يتوفر في أي فندق عادي أو في الفنادق الفاخرة على حد سواء، ومع ذلك هناك أمور أخرى ينظر فيها عند البحث في تفاصيل العرض بغض النظر عن المرافق المتاحة كالمغسلة والنوادي الرياضية، ووسائل الراحة الأخرى، فعند البحث عن فندق

يتصفح المسافرون الكتب والأدلة السياحية، قبل التوجه إلى المطارات، واستقلال الطائرات أو القطارات والحافلات والبيوخر، للوصول إلى مقاصدهم لقضاء الاجازات من بين مئات الوجهات حول العالم، أو اتمام أعمالهم الخاصة، وفور الوصول يستقل كل شخص وسيلة الوصول إلى مقر الإقامة، دون الأخذ في الحسبان عدة معايير قد تساعده في



جيد يجب البدء في الاطلاع على الموقع المناسب في المكان الذي تريده، وضمان ألا يقع مكان الإقامة في حي سيء السمعة، أو وسط مكان تنتشر فيه الجريمة، ولكن إذا ما كان المسافر في زيارة خارج المدينة وليس لديه واسطة النقل الخاصة به في المكان الذي يخطط لزيارته، ينبغي التحقق ما إذا كانت سيارات الأجرة متاحة بالقرب من الفندق، أو توفر شرط سهولة الوصول إلى وسائل النقل العام.

ويعد التحقق من الموقع، سوف يحتاج المرء للبحث عن الفندق الذي تجتمع فيه الاحتياجات الخاصة به، كما ينبغي أن يكون الفندق جيداً ونظيفاً مع غرف مزودة بحمام خاص ومستقل، ويعد معرفة حجم الغرفة، لاسيما إذا ما كانت خطط السفر تتطلب المكوث لفترة طويلة، وعندها يكون حجم

قضاء اجازته براحة تامة، أو انجاز الأعمال بشكل جيد، لاسيما إذا ما كانوا في رحلة عمل. بالنسبة للكثيرين، قد يكون موقع مكان الإقامة ثاني معايير اختيار الفنادق أو مقار الإقامة المتنوعة، لتبقى الخدمات وتجهيزات الغرفة، في الصدارة والعنصر الأكثر تأثيراً، في حين أن السؤال الأهم (ما هو الغرض من السفر أو الدافع لاتخاذ قرار مغادرة مكان الإقامة الدائم)؟

الغرض من السفر هو تجربة الحياة في بلد ما كما هي في الواقع، وتشمل تذوق الطعام، والتحدث مع الناس، ومعرفة أنماط عيشهم، والثقافة السائدة في المجتمعات، وتلخص كجزء من ذكريات وتجارب جيدة في المحصلة. وعلى جانب آخر تعني الصنفة الجيدة لدى اختيار الفنادق أشياء عديدة لعدة

حزمة نصائح للتغلب على متاعب الرحلات الطويلة



يبقى الاستمتاع بالرحلات والوصول إلى المقاصد وأنتم في غاية الحيوية والنشاط، أمراً على طاولة البحث والاهتمام من قبل عدد كبير من الخبراء والمهتمين بقضايا السفر والترحال بشكل عام، وتداعيات المكوث طويلاً داخل وسائل النقل البري أو الجوي على وجه الخصوص.

وفي هذا الصدد أسفرت الدراسات والأبحاث التي أجريت على مدى العقود الماضية عن حزمة من النصائح والإرشادات التي تساعد في الاستمتاع بالرحلات والوصول إلى الوجهات في قمة الحيوية والانتعاش، ومن بين تلك النصائح المختصين للمسافرين، الإكثار من شرب السوائل والمياه، بهدف ترطيب الأجسام ومقاومة الجفاف، وبالمقابل خفض كميات شرب المنبهات، بما في ذلك القهوة والشاي، التي تسهم في جفاف الجسم.

كما يعتقد الخبراء أن الملابس لها تأثير كبير في الضغط على الدورة الدموية وانتقال الدم إلى أعضاء الجسم، لذا ينصح بإرخاء الملابس، وخلع السترات، تقديراً لعرقلة الدورة الدموية، فيما يفضل استخدام الجوارب الخفيفة أثناء الطيران لمسافات طويلة.

الحركة وإجراء بعض التمرينات الرياضية الخفيفة، بما في ذلك تحريك اليدين والساقين في حركات دائرية، للمساعدة في تدفق الدورة الدموية، وتبعا لذلك التخفيف من التعب وتورم القدمين.

وفي حال السفر لساعات طويلة، ينشده الخبراء على تجنب النوم لمدة طويلة في الوضعية نفسها، وبالمقابل التقلب من حين إلى آخر.

في بلاد الشمس المشرقة

المطبخ الياباني وأساليب تحضير الطعام

(واغاشي)، والحلويات اليابانية القديمة الطراز (داغاشي)، والحلويات الغربية (يوغاشي)، والخبز الحلو (كاشي بان).

ويشكل السوشي قوام أطباق المطبخ الياباني، وقد قطع شوطاً طويلاً منذ أن قدم للمرة الأولى في القرن الـ 7، وتعدى كونه مجرد وجبة تتكون من الأسماك الملحة المخمرة خلال عدة أسابيع، وأضح من المأكولات الشهية التي يتمتع بها الكثير من اليابانيين وزوار البلاد بمذاقها، وبشكل عام يمكن وصف السوشي بأنه عبارة عن لفائف من السوشي مع الأرز ويضاف لها الخل، ومكونات عدة بما في ذلك الأسماك والخيار والأفوكادو، والأعشاب البحرية المجففة، وفي أنواع أخرى سمك السلمون، والجمبري، والتونة على سبيل المثال.

المطبخ الصيني، ويقبل الخبز والمعكرونة، أما السوشي والتمبورا والسوكي ياكى والأطعمة اليابانية الأخرى المشهورة عالمياً فهي من الأكلات الأكثر شعبية في اليابان.

ويستخدم اليابانيون مصطلح (ياكيمونو) على الأطباق مشوية أو مقلية على حد سواء، فيما تطلق كلمة (نيمونو) على الأطباق المسلوقة، أما الأطباق المحمرة فتسمى (اتامه-مونو)، أما الأطباق الناضجة على البخار فيشار إليها باسم (موشيمونو)، والمقلية في الزيت (أغه-مونو) ساشيمي، والحساء (سويمونو) أو (شيرومونو)، والمخللات والأغذية المتبلّة (تسوكه-مونو)، (أيه-مونو)، (سونو-مونو) أو (تشيمني)، وتسمى الحلويات والوجبات خفيفة (أوكاشي)، أو (ياتسو)، فيما يطلق على الحلويات اليابانية

لاشك إن المطبخ الياباني يشكل الجانب الأكثر بروزاً في الثقافة اليابانية، وعلى مدى فترة من الزمن شهد فن الطبخ نموا ملحوظا، وامتد إلى أجزاء مختلفة من العالم، بما في ذلك الدول الأوروبية والأمريكية. مثل طبق السوشي، وترياكى والتمبورا، ويقوم المطبخ الياباني على مفهوم الموسمية من المواد الغذائية، حيث يتم إعداد بعض الأطباق الخاصة في وقت معين من السنة.

تطلق كلمة (غوهان) على وجبة الطعام في اليابان، وهي كلمة تشير إلى الأرز المطهو بالبخار الذي يعد غذاء هاماً بالنسبة لليابانيين، لذا اتسع معنى الـ (غوهان) ليشمل كافة أنواع الوجبات، ويدخل الأرز الأبيض، والأسماك أو اللحوم، والخضراوات المطبوخة، والحساء، والمخللات ضمن قائمة أصناف



رفيق المسافر المعاصر الخرائط الإلكترونية عنوان جديد يحقق الأرباح

كما هو العالم الحقيقي يتفاعل فيالتوازي يتحرك العالم الافتراضي، متيحاً لمتصفحيه فرصاً أوسع للتواصل، وتحديد الأهداف بأيسر الطرق وأسرعها، مايوفر الجهد، ويتيح أكبر قدر من البحث عن الاحتياجات والمتطلبات، ومع تطور أدوات العالم الافتراضي من تطبيقات يمكن تزويد أجهزة الهواتف الذكية بها، وربطها بالانترنت في أي مكان من العالم، إزداد اعتماد البشر على تلك التطبيقات، وبالمقابل تطورت خدمات هذا النمط الخدمي الجديد، الذي بدأ يتطور بوتيرة متسارعة.

فقد أفادت دراسة حديثة بان الخرائط الموجهة عبر الأقمار الصناعية تجاوزت كونها مجرد تطبيقات مضافة على أجهزة الهواتف الذكية، لاسيما مع تنامي حركة السفر والتنقل وحركة المسافرين بوتيرة متسارعة، وتلبية متطلباتهم لاكتشاف المدن والمقاصد والوجهات التي يطأونها.

وتتعدد فوائد الخرائط الإلكترونية، إذ يمكنها تحديد التضاريس وارتفاع المباني والأشجار وهو مايساعد المستكشفين والرحالة عبر الطبيعة، وكذلك يستعين بها المسافرون والسياح سواء في تحديد مواقعهم، و البحث عن معلم سياحي أو فندق أو مقر للإقامة، كما يرجح استعمالها في التصوير أو توصيل الأطعمة السريعة أو حتى الحالات الطارئة.

وأمام حزمة الفوائد، وبالتوازي مع تنامي أعداد مستخدمي الخرائط الإلكترونية وتعزيز مكانتها بين المسافرين، كشفت دراسة حديثة أن خرائط بريطانيا على سبيل المثال، تخضع لأكثر من عشرة آلاف تعديل يومياً، وتتضمن كافة قطاعات الدولة، الخاصة والحكومة.

وتعتمد الكثير من الدول الآن على قطاع الخرائط الإلكترونية، إذ تحقق أرباح تصل إلى 150 مليار دولار، والتي تفوق أربع مرات الأرباح التي يجنيها قطاع ألعاب الفيديو.

بروميثيوس

ريدلي سكوت يؤسّر المستقبل



مما «بروميثيوس» Pro-metheus نحن أمام عمل سينمائي يمزج بين الخيال العلمي والمعتقدات الأسطورية ومشاهد الرعب، إنها تشكيلة مثيرة لا مثيل لها قدمها المخرج العالمي ريدلي سكوت الذي نتذكر له العديد من الروائع ولكننا أمام هذا الفيلم نتذكر على وجه الخصوص فلما



● لوحة بروميثيون

الحياة التي تمكنهم من البقاء. وقام إبيميثيوس ببناء على هذا بتزويد الحيوانات بالقوة والشجاعة والسرعة والتحمل، ولكن عندما وصل إلى خلق الإنسان تنبه إلى أنه وبسبب تهوره قد استنفد جميع موارده ولم يعد لديه ما يمكن أن يقدمه.. ومن هنا جاء اسمه الذي يعني: «الفكرة التالية».

قديمًا أخرجه عام 1979 هو Alien وهو يقترب في خطه الأساسي وفكرته العامة مع فلم بروميثيوس الجديد. إن مشاهدة بروميثيوس تستدعي الأسطورة اليونانية القديمة التي تدور حول أحد الأبطال الميثولوجيين، حيث وجد البشر الأوائل أنفسهم على هذه الأرض محاطين بكم كبير من الظواهر الطبيعية الغامضة والمخيفة في كثير من الأحيان، ونظراً لعجزهم عن فهم أو تفسير الكثير من هذه الظواهر قاموا بنسبة كل ما جهلوه إلى القوى فوق الطبيعية أو الآلهة.

ونظراً لعنف الطبيعة وعشوائيتها ضدهم، فقد وُثِدَ هذا نوعاً من الحدة أو العداوة والخوف من تلك الآلهة التي ترسل الموت والمصائب كثيراً، وترسل أحياناً الخير والبركة، فسعوا إلى إرضاء تلك الآلهة المتجربة بشتى الوسائل من العبادة والتقربين. وتجدد قصة بروميثيوس هذه

● ملصق الفيلم

على الإنسان وتكريمه، فأعطاه القدرة على المشي منتصباً على رجلين كالألهة.. وهو ما لم يحصل عليه حيوان آخر من قبل.. ثم قام بروميثيوس بعمل في منتهى الجرأة، حيث قام بسرقة النار من الآلهة، وهي تعني النور والمعرفة والدفع، وأعطاهما للبشر.

ونحن في الفيلم أمام سفينة فضائية مبحرة في الظلام الفضائي بقيادة تلك المرأة القوية، لإحضار ما تبقى من أحياء في بعثة سابقة. ولكن ينضم للعائدين وحش كاسر يزور جيناته في أشخاص آخرين يقدم فضائياً، يوضع شيء في فمه فيتحلل ويسقط في الماء وتتحلل جيناته. وهو نفسه بروميثيوس سارق النار من الآلهة ليساوي البشر بهم وتقتصد الأحداث من خلال مجموعتين في السفينة الأولى تمثل المؤسسة العلمية والثانية العلماء (لوجن مارشال) وصديقه (نومي راباس).. إلى

عزيز المصري.. بطل برقة

الشركسي الذي قاد الليبيين في جهادهم ضد الفاشست

يعود عزيز المصري إلى أصول شركسية، حيث قدم أجداده من القفصا وتوطنوا مدينة البصرة ثم انتقل أبناؤهم إلى مصر حيث ولد عزيز عام 1880 ونشأ فيها قبل أن يلتحق بكلية الأركان باسطنبول ليتدرج على يد الضباط الألمان الذين كانوا يعملون في هذه الكلية.

ارتبط بجمعية الاتحاد والترقي، كما شارك قبل الحرب العالمية الأولى في إقامة الجمعيات السرية العربية، مثل جمعية «القحطانية»، وهي أول جمعية سرية عربية أنشئت عام 1909 شارك في نشاطاتها وإدارتها مع مؤسسها سليم الجزائري الذي كان حفيداً لأحد رفاق المناضل عبد القادر الجزائري، ثم شارك في المرحلة الأولى من الثورة العربية الكبرى

التحق عزيز المصري بأركان عزت باشا في الحملة على اليمن عام 1911 لإجبار الإمام على الخضوع للحكومة التركية وشارك في التفاوض معه بتوقيع اتفاقية 1911 التي اعترفت باستقلال اليمن الداخلي، ولم يكد عزيز علي يكمل مهمته في اليمن حتى شنت إيطاليا حملة على ليبيا فصدر الأمر أن يتقدم ويذهب إلى شمال إفريقيا، وقام عزيز على بدور في الدفاع عن برقة في ليبيا بعد أن أنزل الإيطاليون قواتهم في سبتمبر 1911 وأظهر قابلية واضحة في إنزال خسائر كبيرة في العدو، وحينما غادرت القوات العثمانية بقيادة أنور باشا، القائد العام في برقة، وعادت إلى تركيا سلم أنور باشا قيادة القوات المتبقية إلى عزيز علي معترفاً بشجاعته وقابليته التنظيمية على الرغم من أن العلاقات الشخصية بين الرجلين أصبحت ملحوظة، وقد بقي عزيز علي في قيادة الجيش العثماني إلى أن عقدت معاهدة صلح بين إيطاليا والدولة العثمانية في تشرين الأول عام 1912..



● المصري بين رفاقه باللباس العسكري

أسس عزيز عند عودته إلى تركيا جمعية عربية سرية جديدة جمعت في عضويتها عدداً من الضباط العرب باسم «العهد»، بدأت تمتد نشاطها إلى الأقاليم العربية، ثم قبض عليه وحوكم بتهمة «مالية»، ليصدر ضده حكم بالإعدام، وقد أثارته محاكمته حمية العرب في اسطنبول فخرجوا منددين بذلك مطالبين بإطلاق سراحه، كما سعى عبد الحميد الزهراوي، الذي كان آنذاك عضو مجلس الشيوخ، إلى التدخل للإفراج عنه، وقد أثمرت الاحتجاجات الشعبية عن استبدال قرار إعدامه بقرار نفيه فتم إبعاده إلى مصر في 21 نيسان 1914.

لقد عاش عزيز علي عمراً مديداً وأصبح مرجعاً يُستشار من قبل حركة الضباط الودوديين الأحرار في مصر، ثم تم تعيينه ليعمل سفيراً لمصر في الاتحاد السوفياتي عام 1954، ليتوفى بعد ذلك بعامين، وقد خلده الشاعر أحمد شوقي بقصيدته المعروفة بعنوان «بطل برقة».

«أزاتسي» رواية للكاتب الليبي مجاهد البوسيفي



صدرت مؤخراً عن دار ضفاف للنشر رواية أزاتسي للكاتب مجاهد البوسيفي.. أزاتسي التي كانت بعدا وعنوانا في رواية الكاتب هي مركز اللجوء الإنساني في هولندا الذي جمع الكاتب بأمثاله من المهاجرين قسراً من أوطانهم في العالم الثالث تحت وطأة الدكتاتورية بعد أن وضعتهم أمام خياراتها الثلاثة: «الموت.. الزنزلة أو المنفى»؛ ولأنها كانت الملاذ الأخير لمن تقربوا في أوطانهم عبرت الرواية عن قاسم إنساني مشترك امتزجت فيه الألام بالتطلعات؛ فمن خلال سرد سالم الذي حل محل الكاتب في الرواية لتفاصيل القمع والاستبداد في المشهد الليبي نسج الكاتب رؤيته لطريق الخلاص فمعاناة من هجروا وسجنوا وقتلوا وعذبوا اختصرت طريق الشعوب نحو حريتها وخلصها النهائي من حقب القهر والظلام. رواية البوسيفي إلى جانب غيرها من الروايات التي واكبت ميلاد الربيع العربي هي إضافة جديدة إلى أدب ثورة تتحدث شخصياً وإرهاصاتها وأهدافها ومنطلقاتها لأجيال الحاضر والمستقبل.

أكلت ثلاث سمكات وغلبته النوم

صدر عن دار روايد للنشر والتوزيع ديوان الشاعر عصام أبوزيد بعنوان «أكلت ثلاث سمكات وغلبني النوم»، صمم غلاف الديوان غادة خليفة. جدير بالذكر أنه صدر لأبوزيد منذ عدة شهور رواية «يوميات ناقل أسرار - سيرة ذاتية متخيلة»، وذلك ضمن برنامج المطبوعات بالنادي الأدبي بمنطقة الجوف بالسعودية حيث يعمل الشاعر هناك منذ سنوات. وكان ديوانه الشعري الأول بعنوان «النبوءة» صدر عن الهيئة المصرية العامة للكتاب في العام 1990م، وصدر ديوانه الثاني «صلوع ناقصة» عن الهيئة المصرية لتصور الثقافة في العام 1996م.

ما قبل اللغة.. الجذور السومرية للغة العربية واللغات الأفروآسيوية



صدر حديثاً عن دار الكتب العلمية (بيروت - لبنان) بالتعاون مع دار تانيت (طرابلس - ليبيا) كتاب: «ما قبل اللغة.. الجذور السومرية للغة العربية واللغات الأفروآسيوية» من تأليف د. عبدالمنعم المحجوب، رئيس تحرير مجلة لسان العرب، وهذه هي الطبعة الثانية من الكتاب الذي صدر في طبعته الأولى بتونس سنة 2010.

يتجه هذا العمل نحو التشكيك في المسلمات التي سيطرت لعقود طويلة على قراءة التراث اللغوي الأفروآسيوي، ويسعى من خلال طرح نظريته الجديدة في قراءة اللغة السومرية إلى إعادة ترتيب صورة هذا التراث في الذاكرة الإنسانية، ويرتكز عمل المؤلف على تتبع واستظهار التغيرات الصوتية (الفونولوجية) التي أصابت سلسلة الألسن الأفروآسيوية باللجوء إلى مقارنة أساسية بين السومرية والعربية.

هذه المنظمة تستحق الوقوف إجلالاً

المنظمة العربية للترجمة (أميتها العام هو د. هيثم الناهي) تكمل الآن السنة الثامنة من عمرها. إن مطالعة تجربة هذه المنظمة يجعل المرء يقف إجلالاً لها، فقد نشرت 287 كتاباً مترجماً في مجال الدراسات الفكرية والعلمية، تكاد تنفذ جميعها بعد أن أصبحت المنظمة تتبع ما لا يقل عن 80% من كل إصدار جديد تطرحه. وتعمل المنظمة من خلال ثمان لجان متخصصة لاختيار الكتب المقترحة للترجمة، وهي تضم أساتذة جامعيين ومفكرين تبعاً للاختصاص، وقد اخطت لنفسها نهجاً خاصاً في اختيار المترجمين، كما أنها تتمتع لمراجعة الترجمة وتوثيقها وفهرستها ثلاث مرات لكل كتاب، أما المؤسسات المعنية بالترجمة - بشكل عام - فإنها لا تهتم بعمل مسح لمعرفة ما تحتاجه المكتبة العربية، وما الذي يمكن أن يفني القراء، كما أن هذه المؤسسات في غالبيتها ليس همها التعمية الفكرية والعلمية. لقد رفعت المنظمة عدد إصداراتها من 14 كتاباً في السنة إلى 50 كتاباً والإقبال عليها ممتاز، مما يدل على أن القارئ يبحث عن المفيد والجذاب، أما أهم ما تمخض عن هذه التجربة الجادة والعريقة فهو اعتماد 120 ألف مصطلح علمي مترجم في شتى المجالات.

علام يُطلق اسم فلسطين؟

صدر حديثاً عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات كتاب للمفكر الفرنسي آلان غريش عنوانه «علام يُطلق اسم فلسطين؟»، في 255 صفحة من القطع الصغير. وقد كتب غريش مقدمة خاصة للطبعة العربية تسأل فيها: «هل سقطت فلسطين من حساب الثورات العربية؟» والكتاب محاولة لتقديم فهم شامل للقضية الفلسطينية في سياق المظالم التي خلفها النظام الاستعماري القديم.

والمؤلف الذي ولد في القاهرة في سنة 1948، وعاش شطراً من حياته في مصر، امتلك جراء ارتباطه بمصر، حساسية خاصة في شأن فلسطين مكنته من مزج ذكريات الطفولة بظهور القضية الفلسطينية، وهما الأمران اللذان شكلا وعيه السياسي في ما بعد. وكتابه هذا هو نقاش سجالي مع الصهيونية، ومع المسألة اليهودية، كما تجلت في الوعي الأوروبي، وأسهم معرعة في إعادة تدكير الغرب الأوروبي بالقضية الفلسطينية والمظالم التي أوقعها الغرب الاستعماري وخصوصاً بريطانيا، بالشعب الفلسطيني. وفي هذا الميدان جال آلان غريش في تاريخ الاستعمار، وفي تاريخ فلسطين الحديث، ليعقد عدالة بالدرجة الأولى، وقضية تحرر وطني في الوقت نفسه. ولم ينس الكاتب أن يوجه نقداً حاسماً للمؤلف الفرنسي الصهيوني برنار هنري ليفي في مواقفه من العدوان الإسرائيلي على غزة في أواخر سنة 2008 وأوائل سنة 2009، وليوضح من خلال هذا النقد، خرافة الحياد، فالحيد في هذا المجال يعني الوقوف في صف الظالمين، والآن غريش كان دائماً في صف المظلومين.

بيان بشأن ما نشرته وسائل الإعلام عن اللجوء إلى احتياطات مصرف ليبيا المركزي

مصرف ليبيا المركزي ينفي ما ورد في الخبر الذي نشرته وكالة رويترز منسوبا إلى السيد نائب المحافظ ، بشأن إنفاق مبلغ سبعة مليارات دولار للتعويض عن خسائر العائدات النفطية ، حيث لم يتم المساس بالاحتياطات بالرغم من تدني إيرادات النفط خلال الأشهر الثلاثة الماضية ، وقد أوضح السيد نائب محافظ مصرف ليبيا المركزي بأن ما تناوله في وسائل الإعلام إنما هو الحديث عن تدني نمو الاحتياطات لدى مصرف ليبيا المركزي عما كان عليه سابقا ، وأن ذلك التدني قد بلغ حوالي ثلاثة مليارات دولار حتى نهاية نوفمبر 2013 ومن المتوقع أن يصل هذا التدني إلى (7 مليارات دولار) نتيجة التزامات ليبيا المالية الخارجية ، نتيجة لتدني الإيرادات النفطية .

ويهيب مكتب الاعلام بمصرف ليبيا المركزي بوسائل الإعلام المحلية والأجنبية بضرورة توخي الدقة والحذر عند نشر أية معلومات تتعلق بالوضع النقدي والمالي للدولة الليبية ، نظرا للتأثيرات السلبية التي قد تنجم عن بث مثل تلك الأخبار دون تثبيت ، والتي لا تخدم الاستقرار المنشود للاقتصاد الوطني .



مصرف ليبيا المركزي يستعد لإطلاق الموقع الإلكتروني للمصرف باللغة الإنجليزية ...



يستعد مكتب الاعلام بمصرف ليبيا المركزي في المدة القريبة القادمة لإطلاق وتطوير الموقع الإلكتروني لمصرف ليبيا المركزي على شبكة الإنترنت بحلته الجديدة باللغة الإنجليزية وفق أحدث التقنيات والمعايير المتبعة العالمية.

ويأتي تجديد الموقع في ظل التطور التقني والمعري الذي يسعى إليه مصرف ليبيا المركزي ، إلى جانب الهدف الرئيس وهو التواصل مع أكبر شريحة من الجمهور ، وتماشيا مع رؤية المصرف الرامية في التوسع والانتشار على الصعيد العالمي وتحسينا للخدمات الإلكترونية التي يقدمها الموقع.

هذا وسيتميز الموقع باللغة الإنجليزية بسهولة استخدامه ، إلى جانب استحداث أسس طرق في التواصل

مع الجمهور وتقديم أفضل السبل في عملية التصفح السريع .
الانجليزية سيتم تطويرها بكوادر وطنية من داخل مصرف ليبيا المركزي تتقن اللغة الإنجليزية وذات خبرة متميزة وواسعة في أنظمة إدارة المحتوى الإلكتروني .

الحلة الجديدة لموقع مصرف ليبيا المركزي باللغة

المركزي يشارك فيه الاجتماع المشترك الثالث لمحافظة المصارف المركزية لشرق وجنوب افريقيا (كوميسا)



شارك مصرف ليبيا المركزي في الاجتماع المشترك الثاني لمحافظة المصارف المركزية ووزراء المالية للدول الأعضاء في السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا (كوميسا) الذي عُقد في مدينة ليلونقوي جمهورية ملاوي خلال الفترة من 29-30 نوفمبر 2013 ، حيث تناول الاجتماع سبل تعزيز التبادل التجاري في الكوميسا من خلال تطوير المشروعات التجارية الصغيرة والمتوسطة ، وتعزيز التكامل النقدي بين الدول الأعضاء وتسوية المدفوعات التجارية ومقاصة الالتزامات المتبادلة .

وقد مثل ليبيا في هذه الاجتماعات الدكتور محمد ابوسينية المستشار الاقتصادي لمصرف ليبيا المركزي .

يذكر ان عدد الدول الأعضاء في الكوميسا وصل تسعة عشرة دولة من بينها ليبيا ، وتعتبر الكوميسا من انجح وأشهر المنظمات الإقليمية التي تأسست منذ عام 1994 ويصل عدد سكان الدول المنطوية تحت الكوميسا 390 مليون نسمة ، وتأتي مشاركة ليبيا في الاجتماع في إطار الإيفاء بالتزاماتها الدولية .

عبد المنعم محبوب

الدولة وجهاز الحكم

مفهوم الدولة مشوّش وغير قار . إنه يختلف بين نظرية وأخرى ، وبين رؤية وأخرى . النظرية هي ختام اصطراع الرؤى . نحن نعثر في الرؤية ربما على أسس مكوّنة لأكثر من نظرية ، ولكننا لا نعثر في النظرية إلا على رؤية واحدة أو أطيافها .

لقد تردّد المفكرون والفلاسفة السياسيون منذ القدم في الاتفاق على مفهوم موحد للدولة . وعلينا ألا نذهل لذلك العدد الكبير من النظريات التي تحاول أن تشرح مفهوم الدولة . ربما نبدأ من « افلاطون » لنفكر في فلسفة الدولة ، ربما « باكونين » ، أو « لاسكي » ، أو « لينين » ، أو غيرهم . وربما لجأنا إلى « بريجنسكي » أو « هنتغتون » نتحدث عن العصر الحديث ، السؤال هنا : أسنا في الحقيقة نتحدث عن الأزمنة وتفاعلاتها الاجتماعية من خلال حديثنا عن مفهوم الدولة ؟

ما يجب أن نكون متأكدين من معرفته هو أن الدولة ليست قدراً لا فكاك منه . الدولة ليست هي الله . نعم قد تنشأ دولة باسم الله ، « دولة الله » ، مثلاً ، ذلك يذكرنا بالمفكر الليبي أوغسطين في « مدينة الله » ، ويذكرنا بالمفهوم السياسي المسلم حول الدولة . في الحقيقة إسهامات الفكر العربي القديم كانت أكثر تحزراً وإيجابية كما في « مدينة الفارابي » ، أما الهويات الحديثة فهي ليست أكثر من نكوص مَرَضِي له أسبابه ، وله علاجه أيضاً .

الدولة - أقول - ليس قدراً لا فكاك منه . كانت الشعوب في لحظات تاريخية عديدة تؤمن أن الدولة تمنحهم أرزاقهم ، أو تحدد مصائرهم ، أو أنهم بهذا الشكل أو ذلك لا يستطيعون العيش بمعزل عنها . كانوا يؤمنون الدولة . رأينا ذلك منذ عصور الفراعنة في مصر القديمة ، وقبل ذلك في سومر عندما كان الملك يجسد لها ، أو كان سليل آلهة .

إن ما يمكن الدولة من النشوء هو انفصال جهاز الحكم عن المجتمع . إذا ظل هذا الجهاز لصيقاً بالمجتمع وجزءاً منه فإن الدولة لا تقوم . عندما كانت العشائر والقبائل والإمارات العربية كذلك حتى بدايات القرن العشرين لم تعش هذه التكوينات في دولة أو دول . وعندما انفصلت أجهزة الحكم عن مجتمعاتها نشأت الدول تلقائياً ، والسبب بسيط ، فجهاز الحكم يحتكر السلطة أولاً ، يستبد بها ، ويمارس في الوقت نفسه قدراً كافياً من الإقصاء لمنع آخرين من الظهور . كلمة الظهور في اللغة العربية تحيل إلى سمتين رئيسيتين في مسألة الحكم . الأولى هي العلن والثانية هي الغلبة .

إذا ظهر جهاز الحكم ، أي إذا عُرف في المجتمع وقهر خصومه فهيمن وسيطر ومنع غيره من محاولة احتكار السلطة .. نشأت الدولة .

مصرف ليبيا المركزي يوقع غرامات مالية على عدد من المصارف

اتخذ مصرف ليبيا المركزي في اجتماعه الرابع والسادس للعام 2013 م ، جملة من القرارات بتوقيع غرامات مالية على عدد من المصارف ، فقد عاقب المصرف المركزي ، مصرفي الجمهورية فرع إمام القريف ، والسراي بدفع غرامة مالية قدرها خمسون ألف دينار ليبي على كلا منهما ، لمخالفتها بالسحب المالي بمستندات غير صحيحة .

كما عوقب مصرف الواحة بغرامة مالية قدرها عشرة آلاف دينار لمخالفتها التعليمات الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي المنظمة لنشاط بيع النقد الأجنبي ، وعوقب المصرف الليبي الخارجي أيضاً بغرامة مالية قدرها خمسون ألف دينار بسبب المخالفات التي كُشف عنها التفتيش النوعي والمتعلقة بسحب مبلغ مالي بمستندات غير صحيحة .